المركز الديمقراطي العربي

الحاكم وكتابة صفحات التاريخ

تأليف:

طاهر رشوان

رقم التسجيل:

VR.3383-6390.B

طاهر رشوان

المركز الديمقراطي العربي

The Ruler Who Writes Pages of The History

Writer: Taher Rashwan

D.A.C

Germany: Berlin 10315

Gensinger – Str: 112

https://democraticac.de/?cat=29271

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arabic Center

تصميم الغلاف: الأستاذ ياسين برُوك / الجزائر

الْحَاكِم و كِتَابَة صَفْحَات التَّارِيخ

طاهر رشوان

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means

without prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr: 112

Tel: 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ.عمار شرعان

اسم الكتاب: الْحَاكِم و كِتَابَة صَفْحَات التَّارِيخ

تأليف: طاهر رشوان

اللجنة العلمية:

رئيس اللجنة العلمية: د. علام بن عودة

أعضاء اللجنة العلمية:

د. خليل إيمان د. باني فاضل محمد

أ. برّوك ياسين أ. مصطفى لالة

أ. عبد الله البادي

التنسيق: أ. عبد الله البادي

رقم تسجيل الكتاب: VR.3383-6390.B

عدد الصفحات: 58

الطبعة الأولى

يونيو 2020 م

لا يتحمل المركز الديمقراطي العربي بلجنته العلمية المشرفة على هذا الكتاب أية مسؤولية قانونية فيما يخص محتوى الكتاب أو أي احتجاج من الغير عن مادة هذا الكتاب

لا تعبر الآراء الواردة والأفكار المطروحة في هذا الكتاب سوى عن رأي المؤلف

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول: التعليم	
الفصل الثانى: الإقتصاد	
الفصل الثالث: السياسة الخارجية	
الفصل الرابع: السياسة الداخلية	
الفصل الخامس: القوات المسلحة	
الخاتمة	

"وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ"

صدق الله العظيم - سورة النجم (39)

إهداء

إلى أحلامى التى ستظل مُتأججة بداخلى الى أن تتحقق.

إلى كل من تتوق نفسُه الى عز وكرامة هذه الأُمة.

"إن الرجال سر حياة الأُمم ومصدر نهضتها، وإن تاريخ الأُمم جميعًا إنما هو تاريخ من ظهر بها من الرجال النابغين الأقوياء النفوس والإرادات. إن قوة الأُمم أو ضَعفها إنما تُقاس بخصوبتها في إنتاج الرجال القادرين على تغير مُجريات الأمور وتحدى الواقع و التغلب عليه"

مُقدمة

إن أُمتنا لديها ذُخر حضارى و ثقافى لا تحظى به أمُة أخرى و قد كُنا و كُنا و كُنا ... و لكننا فى هذا الكتاب لن نسرد القصص و الروايات للتباهى و التفاخر بما كنا عليه و نأسف على ما نحن فيه الأن .. فقد صدرت العديد من المؤلفات التى تتحدث عن عظمة تاريخنا الذى يستحق بالفعل الاف والاف من الكتب و المراجع و لن تكون كافية حتى لتُعطى هذا التاريخ العظيم ما يستحقه.

ولكن عندما يكون الرجوع للوراء مستحيلا فلا يجب الأنشغال سوى بأفضل طريقة للتقدم. لذا فمن خلال هذه السطور سنعمل على وضع رؤية و أطار شامل لنظام الحُكم الذى سيكون نقطة تحول فى تاريخ هذه الأمة و ذلك من خلال التركيز على الحاضر الذى نعيشه بدروس ماضية وأحلام وأهداف مُستقبلية.

أن هذه الأُمة بها جميع مقومات النهضة فنحن لغة واحدة وهو من أكثر العوامل التى من المُفترض أن تساعد على الإتحاد و تُشرف هذه المنطقة على أوروبا من الشمال وأفريقيا من الجنوب وأسيا وشبه القارة الهندية من الشرق و نسيطر على المواد الخام و نتحكم فى تجارة العالم عن طريق مضيق هرمز و باب المندب و قناة السويس ومضيق جبل طارق و لكننا لا نحتاج إلا إلى القيادة الصالحة الحكيمة القوية التى تعرف كيفية إستغلال كل هذه المُقومات. لذا سيتم التركيز فى هذا الطرح على الحاكم و الإطار العام لنظام حُكمه فى جميع المجالات الإقتصادية و التعليمية و الإجتماعية و السياسية و العسكرية التى تُحقق بشكل أساسى مفهوم قوة وسيادة الدولة والذى يعمل على تحقيق الهيمنة الإقليمية.

و قد يتسائل البعض لماذا التركيز على نظام الحُكم و الحاكم فقط فى هذا الطرح و ليس الشعوب؟ .. حسنا فلنسأل أنفسنا سؤالا, كم عدد الكتب التى تم تأليفها و توجيهها الى شعوب هذه الأمة و التى تحُث على قيم العمل و أعلاء المصالح العامة على المصالح الخاصة و الإتقان و قيمة الوقت فى حياة الشعوب و..... الخ؟ فلنقل خمسون إلى مائة الفا ربما أكثر .. فماذا كانت النتيجة ؟! .. هذا لا يعنى أننا نرى أنه لايوجد أمل فى التغير من داخل الشعوب, بل أننا من خلال هذا الكتاب نحاول فتح نافذة أخرى نحو المستقبل الذى ينتظرنا بشغف منذ وقت طويل .

و كما ذكرت بأننا سنستعرض بعض التجارب من الدروس الماضية لذا وجب التنويه بأننا سنركز على أفضل كيفية تم بها النجاح داخل كل تجربة تاريخية مع ربطها بظروف الواقع الذى نعيشه الأن و حتى لو كان هذا النجاح فى مجال معين فقط دون باقى مجالات هذه التجربة , فمثلا يمكن أن نستعرض تجربة ناجحة فى مجال التصنيع فقط فى عهد شخصية يمكن أن يعتبره البعض ظالما من الناحية السياسية وهكذا.. أننا خلال هذه السطور سنهتم بالتجربة لا الأشخاص.

والله ولى التوفيق ..

الفصل الأول

التعليم

لكى يتم تطوير مُجتمع ما ينبغى تطوير العقليات السائده فيه عن طريق العلم ,فعندما نتحدث عن التعليم فإننا نُشير الى القلب فى جسد الأُمة و أن التفكير فى أى بدايه أخرى للنهوض غير طريق العلم لن يكون إلا كمن هو باسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه ... "فالعلوم تنموا حيث تنمو الحضارة" قالها إبن خلدون وقت أن كانت بلاد الغرب تعيش ما يسمى عصور الظلام و الجهل و التخلف فى إشارة منه على أن مقياس نهضة الأمم تكمُن فى مدى تطور علومها التى تخدم كافة المجالات الأخرى سواء المجالات المجتمعية أو التصنيعية أو العسكرية. و تطوير العملية التعليمية يعتمد على سبعة ركائز وهى:

(أولا) المناهج الدراسية:

يجب أن تدعم المناهج الدراسية مفهوم الإبتكار لدى الطلاب و تقضى على مفهوم الحفظ الذى لا يُنتج أى مُبدعين فكل ما يفعله الطلاب هو الإنتقال من مرحلة لأخرى إعتمادًا على كم معين يجب حفظه ثم تفريغه في أوراق الإمتحانات ثم الإنتقال إلى المستوى التالي مع حذف كثير من المعلومات التي تم حفظها مسبقًا، وذلك إستعدادًا للمعلومات الجديدة التي يجب حفظها وتفريغها، وهكذا تستمر تلك الدائرة من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية! .. يجب أن تنتهى هذه المهزله! .. يجب أن تحتوى الكتب الدراسية على الخطوط العريضة فقط و الباقى يُترك للبحث و جمع المعلومات من المكتبات العامة و الإنترنت و بعد ذلك تتم عمليه التقييم لنتائج البحث و دعمها إذا كانت صحيحة و تصحيحها إذا كانت خاطئة, و أيضا يجب الغاء نظام التنسيق للثانوية العامة حيث أنه الخطىء الأفدح فى العملية التعليمية وهو الذى يؤصل لفكرة "أحفظ علشان تجيب مجموع عالى" .. ففى كل عام نشهد حفل تكريم أوائل الثانوية العامة و أحتفاء الدولة بهم.. حسنا فالنسأل أنفسنا سؤالا .. كم مُبدع أو عالم أو مُخترع خرج من أوائل الثانوية العامة فى العشر سنوات الأخيرة ؟!

يجب أن يكون دخول الجامعات على أساس أختبارات القبول للجامعة التى يريدها الطالب لنقضى على مفهوم كليات القمة و كليات القاع و هذه المفاهيم الغير سوية.

و أيضا يجب أن يكون هناك ماده أجبارية لبرمجة الحاسب الألى إذا أردنا أن نتحول إلى دولة مُنتجة للتكنولوجيا بدلا من أستخدامها فقط, فهناك حملة عالمية تُسمى "ساعة البرمجة" لتعليم الأطفال حول العالم لغة البرمجة و كيفية أستخدامها ويمكن الأستفادة من الطريقة التى تتبعها هذه الحملة فى وضع المنهج الخاص لهذه الماده و يكون الشرح و الأمتحان عمليا و ليس ورقيا .. أكرر عمليا و أن يكون النجاح فى هذه الماده عن طريق مشروع يُصممه الطالب بنفسه و بهذه الطريقة سوف نغرس فى الأطفال منذ الصغر مفهوم الأبتكار وليس الحفظ, بالطبع الشق النظرى فى التعليم الأساسى والجامعى هام, لكن على الوجه الأخر الجزء التطبيقى هام بدرجة أكبر, إلا إننا ما زلنا نستغنى عنه فى أنظمة التعليم, فالأختبارات النهائية فى كل الجامعات يجب أن تحتوى على مشروع تخرج وليس مجرد أختبارات ورقية.

و هناك شيئا أستغربه و أستنكره حقا فى تعليمنا وهو كيف تكون مادة الدين خارج المجموع؟! ما الرسالة التى يُراد إرسالها للطالب بهذا القرار؟! من المُصيبة أن يصل شعور لدى الطلاب بأن الدين ليس شيئا أساسيا !!, فالدين هو الأخلاق و القيم الأساسية لبناء جيل قادر على بناء نهضة الأُمة, الدين هو أداة المناعة الأكتسابية لمكافحة عناصر الفناء المادية, والإسلام بلا مراء هو دين الصحة فى كل شىء. فهو ذو صوت جهير فى الدعوة إلى صحة الجسم و العقل و العقيدة, ومُجمل الأمر فى التوعية الروحية هى تذكير الناس بأن الإنسان خُلق للعمل و الكفاح فى كل مجال و أن الصعاب لابُد و أن تنشىء بناء على ذلك و لكن يتم التصدى لها و التغلب عليها بالعلم و الأيمان. أن التربية الروحية الدينية الأخلاقية لأولادنا من أهم الجوانب التى يجب الحرص عليها, حيث أن الحضارات تقوم فوق أعمدة روحية كالمرايا العملاقة و هى تعكس قلوب سكانها فأذا أظلمت هذه القلوب و فقدت أيمانها فستفقد الحضارة بريقها و بهائها, و التاريخ خير شاهد على هذا. بالتالى يجب أن يكون الدين من المواد الأساسية فى العملية التعليمية و أن يتم تدريسها للطلاب من قبّل موفدين مُعتدلين من الأزهر و الكنيسة مع التأكيد على التزامهم بما يحتويه المُقرر المُخصص للمرحلة التعليمية.

(ثانيا) تحليل شخصية الطالب :

يجب أن تكون شخصية الطالب و ميوله من الإعتبارات الأساسية فى العملية التعليمية, و هناك نظرية لعالم النفس "هوارد جاردنر" تُسمى "نظرية تعدد أنواع الذكاء" حيث يُوضح أن الذكاء ينقسم إلى تسع أنواع و بُنائا على كل نوع يتم تحديد التخصص الأمثل للفرد أو الطالب, و هذه الأنواع هى:

الذكاء المكانى: وهو القدرة على الرؤية بعين العقل. و التلاميذ الذين يملكون هذا النوع من الذكاء يحبون الرحلات, لديهم قدرة على رسم تصميمات على الورق, رسم الخرائط, التعاطى مع الصور, و فى المدرسة يتفاعلون بالأساس مع الرسوم البيانية و الصور و الرسوم. هؤلاء قادرون على العمل فى الفنون التطبيقية و الديكور.

الذكاء اللفظى و اللغوى: الذين يمتلكون هذا النوع من الذكاء يميلون لحب القراءة والكتابة و الأستماع إلى القصص. ولديهم القدرة على التعامل الدقيق مع الكلمة, يعشقون فن السينما و زيارة المتاحف. هؤلاء يكونوا قادرين على العمل فى مجال الصحافة و المحاماه و الكتابة و السياسة.

الذكاء المنطقى الرياضى: هؤلاء التلاميذ يتعلمون وفق أُسس منهجية. يتعاملون بسهولة مع الأرقام و عمليات الحساب و تصنيف و حل المشكلات بشكل منطقى. قادرون على الربط بين الظواهر. يُفضلون المناهج و النشاطات التى تحتاج إلى فكر رياضى. هؤلاء يُمكن أن يُصبحوا علماء رياضة, أساتذة إقتصاد, مهندسين و أطباء.

الذكاء الحركى: هؤلاء يفهمون الواقع و الملموس. يُفضلون التعامل مع البُعد العملى فى التعليم. و ينمو ذكائهم و هم يمارسون الرياضة و القيام بالرحلات. لديهم موهبة فى الأعمال اليدوية. هؤلاء يُمكن أن يُصبحوا رياضيين, ممثلين, بنائين, ضباط و جنود.

الذكاء الموسيقى: من يمتلكون هذا النوع من الذكاء ينجذبون إلى الإيقاع و الحركة و الموسيقى و الغناء. و لدى البعض ملكات للتعرف على جميع أنواع الأصوات كأصوات الطيور على سبيل المثال. من السهل عليهم تعلم العزف على ألة موسيقية. و بالطبع هؤلاء يُمكن أن يعملوا فى مجال الغناء و الإنشاد و التلحين و التأليف الموسيقى.

الذكاء الأجتماعى: هو القدرة على الإتصال و التواصل مع الغير. هؤلاء يُفضلون التعلم من خلال العمل مع فريق. لديهم حس إنسانى و شعور بالأخرين. هؤلاء يُمكن أن يعملوا كمُعلمين, مجال المبيعات و فى السياسة.

الذكاء الباطنى: هو القدرة على التواصل مع الذات و تأمُلها. هذا النوع على وعى بأنفسهم و بطريقة تفكيرهم و طبيعة مشاعرهم. و ينمو ذكائهم وهم يكتبون يومياتهم. هؤلاء يُمكن أن يكونوا فلاسفة, علماء نفس, علماء أحياء و روائيين.

الذكاء البيئى: هو القدرة على التعلم من خلال الأحتكاك مع الطبيعة. و القدرة على الملاحظة والرصد وتجميع الأشياء, هؤلاء يُفضلون التواجد فى أماكن بلا سقف و ينمو ذكائهم بأكتساب المعارف بهذه الطريقة. هؤلاء يُمكن أن يكونوا علماء بيئة و مُتخصصون فى علم الحيوان.

الذكاء الوجودى: و هو الخاص بالتعاطى مع البعد الروحى و يهتم بالقضايا الفلسفية و المسائل الوجودية. و هؤلاء يُمكن أن يكونوا علماء دين, مُفسرين و فلاسفة.

تكمُن الخطوة الأهم بعد تحديد ميول الطالب وهواياته: هى تشجيع التفوق فى هذه الهوايات وتقديم الدعم الازم له فى أطار هذه الأهتمامات.

(ثالثا) إعداد المُعلم :

من الركائز الأساسية فى العملية التعليمية هى شخصية المُعلم. فالوظيفة القائمة على تنشئة الأجيال التى بدورها تُحدد مسار مستقبل الوطن تعد من أهم وأقدس الوظائف. لذا أختيار المُعلم عملية غاية فى الحساسية و الخطورة و يجب أعداد المُعلم فى كافة النواحى الأخلاقية والثقافية والمهنية والأكاديمية ويجب أن يتم وضع معايير عالية الدقة و صارمة للقبول بالكليات المعنية بتخريج المُعلمين.

و من أفضل النماذج فى عملية أختيار المُعلمين هى بريطانيا حيث تعد من أكثر الدول أهتماما بالمُعلم ماديا ومهنيا ومعنويا, ومتوسط رواتب المُعلمين يعد من الفئات العليا فى المجتمع, وقد وضعت الحكومة ثلاث معايير لقياس كفائة المُعلمين:

1- الممارسة والقيم المهنية:

وهى المستمدّة من القانون المهني لمجلس التعليم العام، والذي يحدد الأُسس التي تبنى عليها إحترافية المعلّم، وهي:

- معاملة التلاميذ باستمرار في إطار من الأحترام.
- تعزيز القيم الإيجابية وتقويم المواقف والسلوكيات، التي تصدر عن التلاميذ.
- التواصل بشكل فاعل، مع أولياء الأمور، والتأكيد على حق التعلّم.
- القدرة على تحسين التعليم، من خلال تقييم الممارسات ذات الاتجاه الجمعي عند التلاميذ.
- الحرص على العمل، في إطار آداب المهنة، والقوانين المتعلّقة بتحديد مسؤوليات المُعلمين.

2- المعرفة والفهم:

وهذا المعيار يتعلق بالمُعلّمين المؤهلين حديثا، حيث يقيس مدى الوثوقية في قيامهم بتدريس المواد التي تخصصوا فيها، والتحقق من الأتى:

- معرفتهم وفهمهم لموضوع الدرس.
- إدراكهم للقيم والأهداف والمقاصد ومتطلّبات التدريس العامة المنصوص عليها في كتب المناهج الوطنية.
- يتفهّمون على نحو جيد كيف يمكن أن يتأثر تعلّم الطلاّب بأوساطهم الفكرية والمادية والتنموية واللغوية والاجتماعية والثقافية والعاطفية.
- يتطلّعون إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، على نحو فعّال.
- يعرفون مسؤولياتهم بموجب قانون الإحتياجات التعليمية، وكيفية الحصول على المشورة من المتخصصين.
- على بيّنة بمجموعة من الإستراتيجيات التي تعزز السلوك الجيّد وإنشاء بيئة تعليمية هادفة.
- مرّوا على أختبارات المهارات الخاصة بالتعليم في مجال محو الأميّة.

3- التدريس:

وهو كل ما يتعلّق بالتمكّن من المهنة، والتخطيط، والتقييم، وإدارة الصف، مع التركيز على الاتى:

- الفروق الفردية بين التلاميذ، في فصولهم الدراسية.
- إستخدام أهداف التعليم والتعلّم، لتخطيط الدروس وتسلسلها، ومن ثم إدراك الكيفية التي سيتم بها تقييم التلاميذ.
- إعطاء ردود فعل قوية وبنّاءة لدعم التلاميذ.

- التعرّف على المستوى العام للتحصيل في مجال اللغة الوطنية على وجه الخصوص ومن ثم بدء تحليل المطالب اللُغوية وأنشطة التعلّم من أجل توفير التحدّي المعرفي المطلوب.
- تسجيل تقدّم التلاميذ وما يحققونه من إنجازات بصورة منتظمة، وإعداد أدلّة على مدى التقدّم الذي تم إحرازه.
- استخدام السجلات كأساس للإبلاغ عن مدى تقدّم التلاميذ شفويًا وخطيًا بشكل دورى للآباء والأمهات.
- مساعدة التلاميذ على بناء علاقات ناجحة مع أقرانهم.
- إدراك المطلوب والمتوقع من المعرفة والفهم والمهارات ذات الصلة بالمناهج لتلاميذ المرحلة الدراسية.
- هيكلة الدروس بشكل واضح وتسلسل العمل بما يُشجّع ويحفّز التلاميذ.
- تنظيم وإدارة الوقت على نحو فعّال.
- تخيّر الواجبات المنزلية على نحو يشجع التلاميذ على التعلّم الذاتي.
- التعاون البنّاء مع المعلّمين المتخصصين بما يكسب المعلم مزيدا من الخبرات في الإدارة المتكاملة لمهنته.
- التعامل مع تحدّيات المواقف النمطية وإتباع سياسات فاعلة في مواجهة ظواهر العنف التي قد تظهر على بعض التلاميذ.

وفي إطار السعى لتحسين المكانة الإجتماعية لمهنة التدريس، وتشجيع الكفاءات من المعلمين، يتم تنظيم ما يعرف بـ "برامج الجوائز الوطنية"، التي زادت من جاذبية الأشخاص من أصحاب المهارات إلى الإلتحاق بمهنة التدريس، ويكرّم الأكفّاء منهم من قبل الحاكم، حيث يحصلون على جوائز مادية قيّمة وميدالية فارس الإمبراطورية البريطانية.

أيضا من النماذج الرائعة فى هذا الصدد هولندا حيث تُطبق المدارس هناك نقطة هامة جدا وهى أن مدير المدرسة يراقب أداء المُعلمين, حيث يتم بموجبها تحفيز المُعلّمين وتكريم الأكفاء منهم وتمكينهم للحفاظ على أختصاصاتهم بمستوى عال، ويحرص مديرو المدارس، على مراقبة أداء المعلّمين أسبوعيًا، ومن ثم تحديد الكفائات التي يحتاجونها بناء على تقييم أدائهم، بعدئذ تنعقد جلسة التقويم التي تركّز على نقاط القوّة والضعف التي يمتلكها المُعلّم، و يتم تقديم توصيات له ببعض البرامج التدريبية لرفع كفاءته المهنية وزيادة خبرته التي تمكّنه من ممارسة الأنشطة التربوية والتعليمية على نحو جيّد. والتقرير الخاص بأداء المعلم لا يوضع سرًا، وإنما يكون المُعلّم قد أطّلع على معايير تقويمه، وكذا على ما تم تنفيذه منها، وما لم يتم. إن هذه السياسة المفتوحة، في التعامل دون التصرّف غيبيًا تجعل المُعلّم يدرك ما هي الممارسات السلبية والإيجابية معًا، لكي يبدأ التحسين والتطوير في ضوء ما يتلّقاه من تغذية راجعة بنائه. هذا وتحدد كفاءة المعلّم في هولندا، من خلال قياس أربعة أدوار مهنية هى :

- دور الشخصية.
- الدور التربوى.
- الدور التنظيمى.
- طرق التدريس ونتائجه.

بالطبع لا يمكن التحدث فى موضوع تنموى نهضوى دون الأشارة لمساهمة اليابان فيه, وبالنسبة لكيفية أهتمام الدولة بالمُعلم هناك يكفى الإشارة لكلمة الأمبراطور اليابانى حين سُئل عن كيفية تحقيق هذه القفزات الحضارية السريعة حيث قال " إن دولتنا تقدّمت، في هذا الوقت القصير، لأننا بدأنا من حيث أنتهى الآخرون، وتعلّمنا من أخطائهم، وأعطينا المعلّم حصانة الدبلوماسي وراتب الوزير".

أيضا التجربة السنغافورية فى عملية الأهتمام بالمُعلم تستحق الأهتمام, حيث تحرص الوزارة، على تقديم تدريب على التقنيات الحديثة، وتشجيع المعلّمين على أقتناء أجهزة الحاسوب المحمولة والكتب اللوحية الإلكترونية، وتدفع من ثمنها 40%، ويُقدّر ما يتلقّاه المعلّم السنغافوري من تدريبات، بما يزيد عن 100 ساعة تدريب سنويًا، موزّعة بشكل دوري، بحيث تساهم في رفع كفاءته ومواكبته لأحدث التطوّرات ذات الصلة بالحقل التربوي والتعليمي.

(رابعا) المدارس و الجامعات:

يجب أيضا التوسع فى أنشاء المدارس بحيث لا يزيد عدد الطلاب عن ثلاثون طالبا فى الفصل الواحد و يتم متابعة أداء المُدرس فى الشرح و عمل تقيمات أداء له بنائا على مدى أستيعاب الطلاب حتى يتم القضاء بصورة نهائية على ما يُسمى بالدروس الخصوصية و يجب عدم التهاون فى إتخاذ الإجرائات الرادعة لمن يحيد عن هذا الطريق. ويجب أن يكون المحتوى التعليمى مُوحد فى جميع المدارس سواء كانت فى القرى أو الريف' بحيث يحصل جميع طلاب الدولة على نفس مستوى التعليم.
و يجب العمل على تطوير المدارس الحكومية و أغلاق ما يُعرف بالمدارس الخاصة حتى يكون هناك مساواه فى المُحتوى التعليمى لكل أفراد المُجتمع.

بالنسبة للجامعات يجب أن يكون هناك أليه ما لتشجيع الطلاب على التفوق و هناك طريقة لتحقيق هذا الأمر وهى جعل الطالب يقوم بتدريس المادة التى تفوق فيها لطلاب العام الذى يليه, فمثلا إذا كانت تقدير الطالب أمتياز فى مادة الإقتصاد فى السنة الأولى, تقوم الكلية بعمل سكاشن منذ بداية العام و تُعطى الطالب الفرصة لكى يشرح مادة الأقتصاد لطلاب المرحلة الأولى و هو فى المرحلة الثانية و هكذا.

(خامسا) الزى المدرسى:

يجب أن يُصنع هذا الزى بمعرفة كل محافظة طبقا لمجموعة التصميمات والألوان التي تُحددها الوزارة .. و تقوم المحافظة بتصنيع الأزياء المدرسية من خلال أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة وليست

الشركات والمصانع الكبيرة, و يُوزع الزى على الطلاب من خلال مُجمعات بالمحافظة بسعر رمزى و بالمجان لغير القادرين والأيتام.

و يجب الأهتمام و مراقبة زى المُعلم و تحديد معايير وضوابط للزى داخل المدرسة و أن يعود المُعلم إلى البدلة و الكرافته و أن تعود المُعلمة للزى الأنيق المُحتشم حرصا على صورة المُعلم و وقاره أمام تلاميذه.

(سادسا) البحث العلمى:

إذا لم تكن للدولة منظومة متطورة للبحث العلمى فيجب على الحاكم تخصيص أكبر جزء من ميزانية الدولة لهذا المجال على أن يكون هناك تركيز على عملية التسليح التى يخدمها جزء من البحث العلمى , و بإرثاء قواعد قوية و متطورة فى هذا المجال تحديدا, تكون الدولة قد حققت بالفعل المعنى الحقيقى لكلمة إستقلال الدولة وسيادة قرارها.

ويجب على الحاكم إحداث ثورة فى منظومة البحث و التطوير وعدم السماح بهجرة العقول العلمية إلى الخارج, بل يجب إحتوائها و الإستفادة منها و تهيئة المناخ الأمثل لها داخليا من خلال أنشاء مراكز الأبحاث و المعامل خاصة داخل المدارس و الجامعات و عقد المؤتمرات العلمية بصورة دورية شهرية و يجب أن يتم تسليط أضواء الإعلام على هذه المؤتمرات باعتبارها من الأحداث البارزة داخل الدولة و أيضا التوسع فى نشر المجلات العلمية فى كافة المجالات و التوسع فى البحوث النووية و أنشاء مراكز لأستقبال المخترعين و أبتكارتهم و يجب أن يعمل الحاكم على أن تمتلك الدولة محطة لبحوث الفضاء و أن تكون الجامعات الحكومية للدولة ضمن أفضل جامعات العالم و العمل على أن تكون المراكز البحثية مراكز أستشارية تُقدم المشورة وتكون هى المُستشار الأول للدوله فى كل المجالات حسب التخصص.

بالطبع عملية أنشاء عقول قادرة على الإبتكار عملية تراكمية منذ الصغر و لعل من أبرز التجارب فى هذا المجال هى "اليابان" فمن المعروف أن المدارس في اليابان هي التي قامت بغرس المعرفة التي ساعدت اليابان على التحول من دولة إقطاعية إلى دولة حديثة و كذلك تحولها من دولة مُنْهكة تتلقى المساعدات بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولة إقتصادية كبرى تُقدم المساعدات لمختلف الدول النامية في العالم.

حيث تتميز اليابان بشكل عام بمركزية التعليم، ومن إيجابيات هذا المبدأ في التعليم توفير المساواة في التعليم ونوعيته لمختلف فئات الشعب على مستوى الدولة بغض النظر عن المقاطعة أو المحافظة التي وُلد فيها التلميذ أو الطالب، وبذلك يتم تزويد كل طفل بأساس معرفي واحد سواء كان في شمال اليابان أو جنوبها أو وسطها وبغض النظر عن الحالة الاقتصادية لهذه المنطقة. حيث تُقرر وزارة التعليم اليابانية الإطار العام للمُقررات الدراسية في المواد كافة, بل ويُفصَّل محتوى ومنهج كل مادة وعدد ساعات تدريسها، وبذلك يتم ضمان تدريس منهج واحد لكل فرد في الشعب في أي مدرسة وفي الوقت المحدد له.

وعادة لا توجد أختلافات جوهرية تُذكر بين المدارس في مختلف مناطق اليابان وكلها تتمتع بمستوى متجانس مع التفاوت في نوع التفوق فقط.

و أهداف العملية التعليمية فى اليابان هى غرس روح الجماعة والعمل الجماعي والنظام والمسؤولية تجاه المجتمع بادئًا بالبيئة المدرسية المحيطة بهم حيث يقوم التلميذ عند نهاية اليوم الدراسي بتنظيف القاعات الدراسية وكثيرًا ما ينضم إليهم المدرسون ولا يوجد فى المدارس اليابانية عمال نظافة ولذا يأخذ التلاميذ والطلاب والمعلمون على عاتقهم تنظيف المدرسة وتجميل مظهرها الداخلي والخارجي وذلك بتعاون الجميع و فى أوقات مُنتظمة و مُحددة.
داخل الفصل الدراسي تتجلى هذه الروح أيضًا في المجموعات الدراسية التي يقوم بتكوينها المدرس عندما يطلب من التلاميذ الإجابة عن بعض الأسئلة أو حل مسألة مثلاً في الرياضيات أو إنجاز بعض الأعمال أو الأنشطة للفصل، وبعد المشاورات الجماعية بينهم يعلن واحد من هذه المجموعة بأسمها الإنتهاء من هذه المهمة على أن يعاد تشكيل هذه المجموعات من فترة لأخرى أو حسب ما تحتاج الضرورة من وقت لآخر حتى لا تتكون أحزاب أو تكتلات داخل الفصل.

ثم أخيرًا في نهاية اليوم الدراسي يقوم التلاميذ بعقد جلسة جماعية ويتناقشون فيما إذا كانوا قد أتموا عملهم اليوم على أكمل وجه أم لا ؟ .. أم أن هناك قصورًا فيما قاموا به من أعمال ؟ ..أو هل كانت هناك مشاكل ما ؟ .. و كيف قاموا بحلها؟
وبلا شك إن هذه الطريقة في التعليم تستهدف روح الجماعة وتحمُّل المسؤولية والالتزام والقيادة، كما تشكل أيضًا قوة نفسية رادعة لكبح جماح السلوكيات الاجتماعية غير اللائقة تجاه المجتمع والغير.

هناك أيضا تجربة فى أسلوب التعليم تستحق الذَكر أشارت إليها عالمة النفس كارول دويك فى جامعة ستانفورد عن " قوة الأعتقاد بأنه يمكنك أن تتطور" حيث أنها سمعت عن أحدى المدارس الثانوية بشيكاغو التى تُطبق نظام مختلف عند أصدار نتائج الأمتحانات لعدد من الدورات التعليمية فأن النتيجة للشخص الذى تخطى الأمتحانات تكون ناجح مع ذكُر التقدير, أما لهؤلاء الذين لم يتخطوا فتكون النتيجة "ليس بعد", لأنه لو حصل الطالب على درجة راسب فأنه سيعتقد أنه لا شيء و أنه فاشل و أنه ليس كُفئاً للنجاح حيث أن الفرق بين "راسب" و "ليس بعد" أن راسب تصف الشخص أما "ليس بعد" تصف الجُهد المبذول و تعنى أنك بالفعل على منحنى التعلم و لكنك لم تصل للنتيجة المطلوبة بعد و فقط تحتاج للقليل من الجُهد الأضافى لتصل إلى قمة هذا المُنحنى, و أيضا ترى الباحثة أنه يجب مدح المجهود لا الموهبة عند تقييم أداء الأطفال فمثلا عند حل مسألة رياضية معقدة يجب أن يُقال للطفل "أعجبنى مجهودك" و ليس "أعجبنى ذكائك" لأن مكافأة المجهود تؤيد و تُزيد من الجهد المبذول لاحقا, أما مكافأة الموهبة فيعطى إيحاء بأنه توجد طريقة واحدة للنجاح وهى السمة الفطرية, و قد قامت بعمل التجارب و أخذ الملاحظات خلال عقدين من الزمان فوجدت أن الطلاب يقضون أوقاتاً أكثر للتعلم بعد ظهور رسائل تثنى مثابرتهم و تعامل عقولهم كالعضلات.

مما لاشك فيه أن نجاح العملية التعليمية يأتى نتيجة تكاتف جميع القطاعات, ففى عام 2009 أستشعرت الأدارة الأمريكية خطر أنصراف تلاميذ المدارس فى الولايات المتحدة عن دراسة العلوم الطبيعية و الرياضيات. فقامت بأطلاق حملة جندت فيها ألاف العلماء ومطورى الألعاب الألكترونية والرسوم المتحركة وأعلنت الرئاسة عن الحملة بحشد الشركات و المؤسسات الغير هادفة للربح من أجل التطوع وإنفاق الأموال والوقت لتشجيع الطلاب خصوصا المرحلة الأعدادية على دراسة العلوم و التكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وقالت الرئاسة أن النجاح فى هذا المسعى لن يتحقق عن طريق الحكومة وحدها و لكنه يعتمد على تفانى الأباء و الطلاب ومشاركة القطاع الخاص والمؤسسات والشركات. كما قال رئيس الولايات المتحدة حينئذ "أوباما" خلال المعرض السنوى للعلوم موجها خطابه للطلاب "إذا فزت فى هذه المسابقة الوطنية فستأتى إلى البيت الأبيض, و إذا كنت طالبا صغيرا و أجريت تجربة ناجحة أو صممت تصميما جيدا أو برنامج كمبيوتر فسيكون علينا تكريمك أيضا" و تركزت الحملة التى حملت شعار "نتعلم لنبتكر" على الأنشطة خارج الفصول حيث خصصت قناة ديسكفرى ساعتين يوميا للإعلان عن الأنشطة العلمية لطلاب المرحلة الإعدادية, وقامت بعض المؤسسات العلمية والهندسية بإمداد المدارس بالمتطوعين لتدريب الطلاب بالمدارس و عرض ما قاموا به من أبحاث و دراسات فى اليوم الوطنى للعلوم. و قامت مؤسسة ماك أرثر بتقديم المنح و الجوائز للأعمال المبتكرة التى تدل على النبوغ. كما منحت مؤسسات صناعة التكنولوجيا جوائز لتطوير الألعاب الألكترونية التى تُعلم الأطفال الرياضيات و العلوم, و تضمن برنامج الحملة التركيز على العلوم فى برنامج الأطفال التلفزيونى الأشهر فى الولايات المتحدة "عالم سمسم".. إن هذا ما يُسمى بالحشد القومى لتحقيق هدف ما. حيث تتكاتف جهود كل الأطراف لتحقيق هذا الهدف.

(سابعا) دراسة التاريخ:

علمتنى القراءة أن من تعلم التاريخ قد تعلم كل شىء و أن وقائع التاريخ لم تحدث نتيجة المصادفة بل لأن هناك من فكر و أحكم التخطيط و أراد لها أن تحدُث, و عندما نذكُر التاريخ بالطبع لا يمكن أن نتناسى ذكر أبن خلدون و إسهاماته فى الشرح و التحليل فى هذا المجال حيث يرى التاريخ على أنه فرع من الفلسفة و أنه لابد من تحليل الحوادث التاريخية و ذلك بدراسة طبائع البشر و العمران و أنظمة الحكم و أستقصاء عللها و أسبابها لفهم التاريخ و إستخلاص منه العبر , و عندما نتأمل تاريخنا و ما تعرض له من حملات التشويه المُمنهجة نعلم أننا نمتلك سلاحا فريدا و نتيجة لفشل الأخرون فى الحصول على هذا السلاح فأنهم يسعون الى تدمير ما بيد أعدائهم .

لذا يجب على الحاكم تنقيح المواد التاريخية من الشوائب التى لحقت بها عمدا و العمل على إعادة هيكلة المناهج التعليمية بتغيرها تغيرا شاملا من خلال الإستعانة بخبراء من الداخل فقط بعد أعطاء التوجيهات الازمة لهم بأن تكون طريقة الكتابة للمواد التاريخية تعمل على أعلاء قيم الوحدة و الإنتماء و الفخر

بمُنجزات الأُمة و التعلم من الأخطاء التى حدثت فى الماضى بالأضافة لتعميم دراسة التاريخ فى جميع مراحل التعليم و خصوصا المراحل الأساسية و تتركز الدراسة على عظماء الأمة من الشخصيات العسكرية و العلماء , فمن العبث و السخرية أن يُمسى أعدائنا و يصبحون فى التخطيط لدمارنا والسيطرة على مستقبلنا و نحن أيضا نساعدهم بالتنصل مما فعله عظماء تاريخنا و تشويههم ! أية خيالة هذه؟!

و يجب أيضا محاربة و القضاء على الغزو التاريخى الذى لحق بمجتمعاتنا عن طريق إعادة تأصيل مفهوم أننا أمة عربية أسلامية شرقية و لم نكُن غربيون يوما و لن نكون, فهم لهم ثقافتهم و أسلوبهم و نحن لنا ثقافتنا و مبادئنا التى ما كانت يوما سببا فى تراجعنا بين الأمم كما يُردد البعض بل أن تخلينا عن تلك المباديء هو السبب الرئيسى فى هذا, فعندما كنا فخورين بديننا و ثقافتنا كنا نتسيد هذه الأرض و لكن عندما أتجهت أنظارنا إلى الغرب و أخذنا منهم ما يضرنا و تركنا ما ينفعنا أصبحنا فى ذيل القائمة بين الأمم.

و يجب التركيز على جوهر عملية دراسة التاريخ ألا وهى غرز مفاهيم القُدوة و الطموح داخل أطفال و شباب مجتمعاتنا , فهذا هو موسى بن نُصير فاتح شمال أفريقيا و القائد العام لفتح الأندلس كان يحلم و هو صغيرا بأن يصبح مثل خالد بن الوليد , وهذا هو محمد الفاتح كان يحلم وهو صغيرا بأن يكون هو المقصود بحديث النبى (ﷺ) عن فتح القسطنطينية , وهؤلاء هم أُمراء دولة المماليك العظيمة كانوا يحلمون بأن يحققوا مثل ما حقق صلاح الدين الأيوبى و نور الدين محمود , وهذا هو نابليون كان يحلم بأن يصبح مثل الأسكندر , وهذا هو هتلر كان يحلم بأن يصبح مثل نابليون , وسواء أتفقنا أو أختلفنا حول بعض هذه الشخصيات السالف ذكرها فلا يمكن أن ننكر أنهم نجحوا فى تحقيق ما أرادوا بل تفوقوا على من أقتدوا بهم فى كثير من الأحيان.

ومن أروع ما قرأت داخل صفحات تاريخنا أنه فى يوم من أيام رمضان الكريم كان يجلس أثناء الليل فى مكة المُكرمة أربعة أصدقاء فى سن الرابعة عشر عاما و هم (عبد الله بن الزُبير و مُصعب بن الزُبير وعبد الملك بن مروان و عُروة بن الزُبير) و قال أحدهم فليقل كل منا حُلمه الذى يتمنى تحقيقه, فقال عبد الله أنه يتمنى أن يحكُم الحجاز و قال مُصعب أنه يتمنى أن يحكُم العراق و قال عبد الملك بن مروان أنه يتمنى أن يحكم الأرض بأكملها ثم قال عُروة أنه يتمنى أن يكون أعلَم أهل الأرض .. و توالت الأعوام و دار الزمان و فعلا يصبح عبد الله حاكم للحجاز و أصبح مُصعب حاكم للعراق و أصبح عبد الملك بن مروان حاكم للدولة الأُموية صاحبة أكبر اتساع فى تاريخ المسلمين و أصبح عُروة من أعلَم علماء الأسلام .. و هذا هو المغزى الحقيقى من دراسة التاريخ حيث يقول أبن خلون فى كتابه (مقدمة أبن خلدون) " أن التاريخ فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام و الدول و السوابق من القرون , و لكن فى باطنه نظر و تحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق , فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق و جدير بأن يعد فى علومها و خليق"

الفصل الثانى

الإقتصاد

يعد الإقتصاد بمثابة "مُسمار العجلة" فى أستقرار و قوة الدولة و أن أحد الأركان الأساسية فى تحقيق مفهوم أستقلال القرار بدولة ما مرهون بتحقيق الأستقلال الأقتصادى داخليا وخارجيا .

الإستقلال الإقتصادى الداخلى:

لتحقيق الإستقلال داخليا يجب على الحاكم أن يجعل الدولة هى الاعب الرئيسى والأساسى المُحرك لعملية الإقتصاد داخل الدولة, مع عدم تهميش دور مؤسسات القطاع الخاص ولكن بصوره لا تجعله مُسيطرا على مجال إقتصادى معين, بحيث لا يُسمح لرجال الأعمال بالتدخل فى القرار السياسى عن طريق الضغوطات الإقتصادية. على سبيل المثال, ما فعله الرئيس الروسى فيلاديمير بوتين حين تولى السلطة فى روسيا فى المرة الأولى عام 2000 و كانت فى حالة إنحطاط كامل بعد تفكك الإتحاد السوفيتى وسيطرة رؤوس الأموال على قطاعات النفط والغاز والصناعات الثقيلة والبنوك والإعلام حيث كانت معظم ممتلكات الدولة تحت سيطرة سبعة من رجال الأعمال الذين كانوا مدعومين من أعداء روسيا, و بالطبع حدث تعارض بين بوتين ورجال الأعمال فيما يتعلق بالرؤى السياسية لكل منهم حيث كان هؤلاء هم المُتحكمون فى القرار السياسى فى عهد يلتسن و لكن مع بوتين كان الوضع مُختلفا فبعد مناورات سياسية ناجحة تم إعادة الشركات تحت سيطرة الدولة مرة أخرى و حين عارض رجال الأعمال و أستعانوا بالخارج أصبح مصيرهم هو السجن و من لم يُسجن لاذ بالفرار خارج البلاد الى الإحتماء بأوروبا و أمريكا.

طبقا لأليات إقتصاد السوق فأن القطاع الخاص هو المحرك للعملية الإقتصادية و سياسة تدخل الدولة فى العملية الأقتصادية قد عفا عليها الزمن وما إلى ذلك من هذا الكلام الذى أخذناه و قمنا بتطبيقه حتى دون أن نفكر فيه! و لكن يجب على الحاكم أن يجعل القطاع العام هو المُحرك الإقتصادى داخل الدوله, وذلك للأسباب التالية:

1- كونه ملجأ للإقتصاد الوطني في وقت الأزمات و الكوارث و الأوبئة، والتي عادة ما تخبو فيها جهود القطاع الخاص للإستمرار، ويخفض من معدلات تشغيله وإيقاف عمله أو تصفيته وبالتالي هنا يأتي دور القطاع العام، في رفع معدلات التشغيل، وتلبية احتياجات الطلب المحلي، وتمويل الموازنة العامة للدولة.

2- يضطلع القطاع العام بمهمة تنفيذ مشروعات البنية التحتية، والمشروعات ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة، والتي تُشبع الحاجات العامة للشعب، والسلع الضرورية، وهي مشروعات غالبا ما تحتاج إلى تمويل ضخم، ولا تجني أرباحا إلا بهامش بسيط، أو على مدى طويل.

3- يعد القطاع العام أحد أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة، وسد الفجوة الطبقية في المجتمعات، خاصة بتوجيهه لتحسين معيشة الفئات المُهمشة من خلال توجيه مشروعاته إلى المدن التي تحتاج إلى تنمية والتي لا يتجه إليها القطاع الخاص، وتوفيره لفرص العمل، وإنتاج السلع الإجتماعية.

4- للقطاع العام بُعد يخُص الأمن القومي للدولة، حيث أنه يضطلع بمشروعات لتلبية احتياجات ودعم الأمن الغذائي والمائي، وأمن الطاقة، وبرامج مكافحة الفقر، فالقطاع العام هو حق للأجيال القادمة، ويجب تسليمه لهم قوى لأن قوته هي التي تُمكن الإقتصاد الوطني من أحتمال أي أزمات مُستقبلية.

و بالنسبة لنظام الإدارة لشركات القطاع العام يجب أن يتم أعادة هيكلته بالكامل, يجب أن تُدير الدولة شركات القطاع العام بأسلوب و طريقة القطاع الخاص. فالفساد أصل كل كساد, و ما نُعانيه من خسائر متتالية و أنتشار البطالة المُقنعة داخل القطاع العام هو نتيجة الفساد, ويجب التغلب عليه عن طريق "خصخصة مؤقتة لإدارة الشركات"، بمعنى تسليم إدارة شركات القطاع العام لفترة محددة ووفق شروط وضمانات معينة لإدارة غير حكومية تتسم بالكفاءة والمهارة مع الأحتفاظ بملكية الدولة للشركات، وذلك بسبب تفشي الفساد في عناصر الإدارة الحكومية الحالية وضعف كفاءتها لحين إعداد كوادر جديدة ذات كفائه.

هناك حكمة تقول "لاخير فى أمة تأكل مما لا تزرع و تلبس مما لا تصنع" و من هنا يجب على الحاكم إحداث ثورة صناعية و زراعية فى كافة المجالات, و إعطاء المنتج المحلى الأولوية فى الميزة التسويقية داخل الأسواق حتى وإن كان هذا على حساب أيقاف أستيراد سلع معينة من الخارج أو الغاء إتفاقيات تجارية تم أبرامها مُسبقا.

يجب على الدولة وضع خطة مُقننه لإحلال الواردات بالأنتاج عن طريق حصر المستوردين المحليين و منحهم أراضى مُعفاه من الضرائب و بتسهيلات كبيرة و الإتفاق معهم على زراعة و إنتاج ما يستوردونه, فإذا قمنا بإتباع هذه الإستراتيجية فسنكون دولة مُكتفية ذاتيا فى غضون 5 سنوات.

يجب العمل على وجود طبقة من سكان القرى تعتمد عليهم الأُمة.. فأن جزئا كبيرا مما نعانيه الأن هو فقدان التوازن بين ما تُقدمه المُدن وما تُقدمه الأرياف خاصة فى مجال التصنيع, وعندما نشير للتصنيع فنحن لا نعنى أهمال الزراعة و لكن يجب أعطاء القدر الأكبر من خطط التنمية لهذا الجانب حيث أنه الأكثر تأثيرا فى عملية التحول القياسى للدوله.

يجب علينا أن نتبنى تقنيات الدول المُتقدمة فى عملية اللحاق الأقتصادى و يشرح الأقتصادى أفيند سابرامانيان من معهد بيترسون هذه العملية بأنها تتم على خطوتين .. أولا: على البلدان أن تعبر عتبة هوبس "نسبة للفيلسوف توماس هوبس" الذى قال أن الحياة بغيضة وقصيرة من دون حكومة قوية, وأن الحكومات يجب أن توفر الحد الأساسى من الأمن و الرعاية الصحية, و تخلق نوعا من أنواع حكم القانون

و توفر حماية للممتلكات. و ما لم يحدث ذلك لن يتحقق الأستقرار من أجل الأنتقال الى الخطوة الثانية .. و هى: ممارسة الفضائل الإقتصادية الأساسية كترويض التضخم و ضبط الميزانيات الحكومية.

و عند أخذ نظرة عامة على تجارب صعود بعض الدول من حالة التأخر إلى حالة القوة الصناعية الهائلة نجد أن هناك عامل محورى فى كل التجارب و هى أتباع نموذج "الدفعة القوية" من خلال تطبيق نظام "الإقتصاد المُوجه" و أهم نقطه فى تنفيذ هذه السياسة هى وضع خطط إقتصادية محددة المدة , كما فعلت اليابان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث كانت اليابان شبه مُدمرة و لكن قام القادة الحكوميين بدعوة القادة الصناعيين و قادة المجتمع التربوى و أعلموهم بأن القيادة الحاكمة قد أتخذت قرارا يؤكد على أن اليابان لم تمُت, و يُعيد الإزدهار الإقتصادى للبلاد, وهو بأن تكون اليابان الأمة الأولى فى العالم فى أنتاج النسيج فى الخمسينات .. وقد كان وبلغوا الهدف.

و فى الستينيات عقدوا إجتماعا أخر وقرروا أن يكونوا الأُمة الأولى فى العالم فى إنتاج الفولاذ, وقد كان هدفا مستحيلا لأن اليابان لا تمتلك الموارد الطبيعية فلا فحم ولا نفط ولا حديد خام فكان يتوجب عليهم إستيراد الموارد الطبيعية من الخارج و بناء معامل متطورة لتصنيع الفولاذ ثم إعادة شحنه مرة اخرى للخارج ليتم بيعه بسعر تنافسى .. ولكنهم بلغوا الهدف.

و فى السبعينات عقدوا إجتماعا أخر و قرروا بأن يكونوا الأمة الأولى فى العالم فى إنتاج السيارات .. وقد كان و بلغوا الهدف.

و فى الثمانينيات عقدوا إجتماعا أخر و قرروا بأن يكونوا الأمة الأولى فى العالم فى أنتاج الإلكترونيات .. وقد كان و بلغوا الهدف أيضا. وقد حققت اليابان نموا سريعا من خلال سد ثلاث فجوات رئيسية مع الغرب هى (رأس المال وحجم الأنتاجية ومستوى التعليم لكل عامل) فالتخطيط ووضع الأهداف وتنفيذها ليس أكثر من مجرد قرارات تدعمها الأرادة.

أيضا من النماذج الأقتصادية التاريخية التى تعد بمثابة معجزة مُذهلة حقيقية والتى تم تجاهل ذكرها عن عمد فى الكتب والمراجع, هى النهضة الإقتصادية لألمانيا تحت حكم هتلر, فقبل حُكم هتلر وصلت البطالة فى المانيا إلى حد غير معقول بنسبة 72 % و كان يتم حرق أوراق العملة الوطنية للتدفئة بسبب التضخم , و كانت برلين تُسمى بمدينة الرذيلة و كان الوضع متدهور بصورة كبيرة جدا, لكن عندما وصل هتلر إلى الحكم و بعد أتخاذ الإجرائات و التدابير الازمة تم القضاء على البطالة حتى وصلت إلى 0 % خلال 3 سنوات فقط و أصبح الإقتصاد الألمانى من أقوى إقتصاديات فى العالم حينئذ عن طريق الأجرائات التالية:

1- إبعاد سلطة اليهود عن البنوك الألمانية ومن الإقتصاد عموما. (ما يُمثله فى أيامنا هذه "البنك الدولى, و بنك الأحتياطى الفيدرالى, و البنوك المركزية التابعة له")

2- مضاعفة ميزانية التعليم و البحث العلمى.

3- إعادة التصنيع الوطنى وخاصة العسكرى فى سرية تامة نظرا لشروط معاهدة فرساى.

4- إنهاء التعامل بالفائدة الربوية نهائيا فى البنوك.

5- محاربة المُسكرات والدعارة وتحديد لباس محتشم للنساء الألمانيات فى الشوارع.

6- إحتكار الدولة للإعلام وصناعة السينما وطباعة الكتب وتوجيهها لغرس قيم وأهداف بعينها.

و بالفعل كانت هذه الفترة معجزة أقتصادية حقيقية حيث نقلت المانيا من القاع إلى القمة فى غضون سنوات معدودة بعد تطبيق هذه الأجرائات بصرامة , وهو ما أدى لكراهية اليهود لهتلر حيث أفقدهم السيطرة على الإقتصاد والدولة الألمانية.

يُعتبر أيضا الإتحاد السوفيتى المثال الكلاسيكى على نموذج الدفعة القوية و لكن بصورة غير مكتملة نسبيا حيث كان يواجه سُكانه المشكلة نفسها التى واجهتها الدول الفقيرة فكان معظم السكان يعيشون فى مناطق ريفية و يمارسون الزراعة و بعض الحرف اليدوية و كانت الدولة فى حاجة لبناء إقتصاد حضارى و نظرا لأن الشركات كانت مملوكة للدولة كانت توجهها أوامر عليا بدلا من الإستجابة لقوى السوق حيث أعتمدوا على عدة ركائز أهمها:

1- توفير الإستثمارات للصناعات الثقيلة كالحديد والصُلب.

2- تصنيع الماكينات والمُعدات الرأسمالية.

3- فرض التعليم الأجبارى العام.

هذه الإجرائات أدت لتحول الإتحاد السوفيتى من دولة ذات معول و فأس إلى قوة عظمى.

أيضا يجب على الحاكم تطبيق سياسة "إحلال الواردات بالتصنيع" و هى السياسة التى أتبعتها دول أمريكا الاتينية حيث أستمرت هذه الدول على مدار عقود فى تصدير المنتجات الأولية و أستيراد المنتجات المُصنعه و قد أستمرت على فقرها بهذا النظام حتى ثمانينيات القرن العشرين حيث عزموا على تطبيق سياسة إحلال الواردات بالتصنيع حيث أتخذوا أربع خطواط تتمثل فى:

1- إنشاء تسعون ألف كم من خطوط السكك الحديدية فى الأرجنتين و البرازيل و المكسيك و تشيلى.
2- فرض تعريفة جمركية لحماية الصناعات المحلية مثل صناعة المنسوجات و الحديد.
3- الإتفاق على توفير الإستثمارات من الخارج للتصنيع داخل بلادهم لحين التعلم ثم التصنيع بأنفسهم بعد ذلك.

4- فرض التعليم الأجبارى المجانى.
وقد عملت هذه الإجرائات التى لم تتطلب الكثير من الموارد المالية على تحسين المستوى الإقتصادى لهذه الدول.

هناك نقطة هامة أيضا وهى "هيكلة السياسات الإقتصادية المُتبعة عالميا لجعلها تتناسب مع طبيعة البلاد", ففى ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت صناعة الحرير هى مقياس التقدم بين دول الغرب و كانت ماكينات تصنيع الحرير الفرنسية التى تعمل بالبخار بمثابة ثورة فى هذا المجال و كانت مُستخدمة فى دول الغرب المُتقدمة حينئذ, و قد حاولت اليابان اللحاق بركب التقدم فقامت بأستيراد الماكينات المتطورة, بيد أنها فشلت فشلا تجاريا ذريعا لأن التكنولوجيا الحديثة التى كانت على أساس الماكينات و المصانع المُصّممة تعمل فى ظروف المجتمع الغربى حيث كانت الأجور فى الغرب أعلى من مثيلتها فى اليابان, لذا أعتمدت التصميمات الغربية على رأس مال و مواد خام أكثر, و لم تكن هذه البنية مناسبة لليابان مما أدى إلى أرتفاع تكاليف الإنتاج مما أدى للخسائر, و فى حين ظلت بعض الدول تسير متخبطة بأستخدام تكنولوجيا غير مناسبة لظروفها, توصلت اليابان إلى حل أكثر إبتكارا, إذ أعاد اليابانيون تصميم التكنولوجيا الغربية لجعلها ذات تكلفة مناسبة فى ظل أقتصادهم منخفض الأجور حيث قاموا بتصنيع الماكينات من الخشب بدلا من المعدن, و أستبدلوا المحرك البخارى بأذرع دوارة يُديرها العُمال, و من ثم كانت هذه التكنولوجيا مناسبة لليابانين حيث أنها أعتمدت على القليل من رأس المال الباهظ و الكثير من العمالة الأقل تكلفة مما أدى لحدوث طفرة فى صناعة الحرير فى اليابان خلال تلك الفترة.

و من أفضل النماذج التى كانتت مُماثلة لأوضاع بلادنا فى فترة بداية نهوضها هى ماليزيا, فقد شهدت ماليزيا نهضة حضارية مُلفته للإنتباه حيث تحولت من دولة تعتمد كليا على الزراعة و إنتاج و تصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية مُتقدمة يُساهم القطاعين الصناعى والخدمات فيها بنحو 90 % من الناتج المحلى الإجمالى, كما بلغت نسبة صادرات السلع المُصنعة 85 % من أجمالى الصادرات, كما أنها تُنتج 80 % من السيارات التى تسير فى الشوارع الماليزية , كما أنخفضت نسبة البطالة إلى 3 % و أنخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر من 52 % عام 1970 إلى 5 % فقط عام 2002 حيث أرتفع دخل الفرد من 1247 دولار فى عام 1970 إلى 8862 دولار فى عام 2002 .. فكيف حقق مهاتير محمد ذلك فى فترة وجيزة ؟ .. الإجابة بأختصار أن مهاتير لم يكن حاكما ديمقراطيا كما يعتقد البعض, بل كان أقرب للديكتاتور العادل الذى يتخذ قرارات وطنية قوية وسريعة وعادلة، دون النظر إلى معارضيه داخل وخارج حكومته, فقد بنى الإقتصاد الماليزى بالحسم وضبط الأمن و توفير بيئة إستثمارية تُشجع على النمو، وأرغم الماليزيين جميعا على أن يتحملوا بضع سنوات من التعب، حتى صارت بلادهم نمرا آسيويا على الخريطة العالمية حيث إعتمدت سياسته على عدة نقاط وهى :

1- التعليم الإجبارى لكل فئات المجتمع.

2- غرس مفهوم القومية الماليزية ومواجهة كل أشكال التفرقة داخل المجتمع بكل قوة وحزم حيث أن هناك أعراق مختلفة داخل المجتمع كالصينين والمالاوين والهنود وغيرهم .

3- توجيه كل اليات العمل داخل الدولة نحو هدف واحد (ماليزيا 2020) و كانت رؤيته ومبادئه واضحة ففى أحدى مقولاته الشهيرة قال "إذا كُنّا جميعاً رجال دين؛ فمن سيقوم بتصنيع الطائرات، والصواريخ، والسيارات، وأدوات التكنولوجيا الحديثة؟ فيجب أن يَكُون هُناك عُلماء في التجارة وفي العلوم التقنية الحديثة و في كل مجالات المعرفة، ولكن على أساس من التعاليم الإسلامية"

4- الإهتمام ببناء البنية التحتية لجذب الإستثمارات.

5- بناء الصناعات الثقيلة و صناعة الإلكترونيات.

6- القوانين الصارمة .. حيث يضمن دستور ماليزيا حرية التعبير بنص المادة العاشرة منه، ولكنه يضع كذلك قيودا عديدة على ممارستها. وهكذا نجد مثلا الصحفيين أمام حزمة من القوانين منها قانون التحريض، وقانون الأمن الداخلي وقوانين السب والقذف التي تستخدم بكثافة للتنظيم و كبح جماح الألة الأعلامية التى غالبا ما تكون موجهة لمصالح طرف ما.

7- فرض قيودا صارمة على حق تكوين الأحزاب والجمعيات حيث يشترط القانون تسجيل أي مجموعة يزيد عدد أعضائها عن سبعة أفراد لدى هيئة خاصة لتسجيل الجمعيات والتي تشترط أن تعمل في إطار أحترام القوانين والدين الإسلامي كدين رسمي للدولة. ولكن لوزير الداخلية حق مطلق لنزع الصفة القانونية عن أي حزب أو جمعية وحظر نشاطها تحت عناوين عامة مثل الأمن القومي والنظام العام وحماية الأخلاق.

هذه الحزمة من الإجرائات أسفرت عما نراه فى ماليزيا اليوم, والذى نفخر به جميعا كنموذج دولة أسلامية أستطاعت أن تُحقق التوازن بين المبادىء الدينية والتقدم والأزدهار.

سيناء و الفرص الإقتصادية الضائعة:

بالنسبة للوضع الإقتصادى الداخلى لمصر هناك نقطة لا أعلم كيف سمحنا لأنفسنا بإهمالها و عدم إستغلالها بالشكل الأمثل, وهى تنمية سيناء, لماذا هذا التعمد فى أهمال هذا الكنز الملىء بالثروات !, فالجميع يعلم أن العائق أمام تنمية سيناء هى معاهدة كامب ديفيد, التى و بالقطع تصُب فى صالح أعدائنا و تحرمنا إقتصاديا من إستغلال هذا الكنز الملىء بالثروات! أن تعديل كامب ديفيد أو الغائها هو ضرورة حتمية للأمن القومى للبلاد, و رغم رأيى بأن معاهدة كامب ديفيد كانت خطئا وما كان ينبغى لنا بالموافقة والتوقيع عليها إلا أن الشهادات التاريخية تُشير إلى أن تنمية سيناء كانت ضمن خطط الرئيس السادات بعد المعاهدة, وقد أورد الكاتب و الشاعر الكبير فاروق جويدة فى جريدة الشروق بتاريخ 22 نوفمبر 2009 الحديث التالى مع المهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان و إستصلاح الأراضى الأسبق, حيث قال

الكفراوى الأتى " كنت قد توليت الوزارة, وبعد أداء اليمين الدستورية قابلت الرئيس السادات وكلفنى بأن نبدأ فى إعداد الدراسات الازمة لإعادة إعمار سيناء مع التركيز الشديد على القطاع الأوسط و الذى يُسمى بمسرح الدبابات لأن له أهمية أستراتيجية خاصة فى أمن سيناء من الناحية العسكرية .. ويومها طلب الرئيس أستصلاح وزراعة 400 ألف فدان فى هذه المنطقة بالذات وطلب أيضا أنشاء 400 قرية بحيث توزع هذه الأراضى و هذه المساكن على الجنود المسرحين من قواتنا المسلحة و طلب أيضا ان يُقام كل بيت فى هذه القرى و فيه مخبأ تحت الأرض به مخزن للسلاح و مخبأ للسيدات والأطفال .. و قد تم تصميم هذا البيت وشاركنا فى ذلك اللواء فؤاد عزيز غالى قائد الجيش الثانى و كان على علم بكل هذه الخطة. و من أجل تحقيق هذا الهدف وإقامة هذه القرى و إستصلاح هذه المساحات الضخمة من الأراضى كان من الضرورى التركيز على توفير مياه الشرب والطرق و الكهرباء و بالفعل تحقق ذلك بإنشاء محطة القنطرة غرب و محطة مياه أحمد حمدى و إنشاء الطريق الأوسط من نفق أحمد حمدى, وحتى الأن توجد نماذج للبيوت التى طلب السادات إنشائها فى رمانة وبالوظة على الطريق الدولى للعريش وهى بيوت بدوية يسكن فيها أهالى سيناء .. يومها كان السادات واضحا وهو يؤكد تملك المصريين فقط للأراضى فى سيناء بحيث يكون المالك مصريا حتى جده الثالث, ومنع تمليك الأراضى تماما للأجانب أو العرب بأى طريقة كانت". و السؤال الذى يطرح نفسه الأن هو لماذا توقف هذا المشروع ولم يتم تنفيذه إلى الأن ؟! .. فأذا أفترضنا أن كامب ديفيد لم يكن بها بنود سرية فهناك إذا ضمانات أخرى تبدو قوتها واضحة الأن فى صُنع القرار ودوائر رجال الأعمال و الإعلام .. إن هناك إجرائات خاصة مُستحدثة وغير مُعلنة تُعطى للإسرائيلين الحق فى دخول سيناء بالبطاقات الشخصية! , و ظهرت هذه الأجرائات أيضا فى عمليات توزيع الأراضى على نخبة من رجال الأعمال الذى كان من الواضح أن الكثيرين منهم يرتبطون بعلاقات خاصة جدا مع أسرائيل, و أتفاقيات مثل الكويز وتصدير الغاز كانت صفقات واضحة بين عدد من رجال الأعمال المصريين وإسرائيل. هذه الجوانب ربما لم يتم الأشارة إليها صراحة فى بنود المعاهدة و لكنها كانت توابع للمعاهدة بحيث تمثل ضمانات خفية حصلت عليها أسرائيل و إن كانت غير مكتوبة. و السؤال هنا "هل كان إهمال التنمية فى سيناء نصا غير مكتوبا ؟!, إن كان الأمر كذلك فلا يجب التردد فى الغاء النص المكتوب و توابعه الغير مكتوبة و أستعادة السيطرة بكامل الحقوق على أراضينا. كيف يعقل أن يكون هناك أمتدادا للحدود مع هذا الكيان فى غياب القوات المصرية هناك! .. كيف تحدث التنمية بغياب الحماية والأمن؟! . وهنا نأتى لمربط الفرس كيف نبدأ فى مشروع تنمية سيناء و من أين نبدأ؟

أولا: نبدأ بتوفير المياه هناك, حيث شرعت الحكومات السابقة إلى إيصال مياه النيل إلى سيناء عن طريق ترعة الإسماعيلية و ترعة السلام وهو المشروع الذى يجب أن يتم إستغلاله لصالح إستصلاح الأراضى فى سيناء فقط لاغير, مع التشديد على هذه النقطة, حيث لا يخفى على أحد المطامع الأسرائيلية للحصول على مياه النيل!. وأيضا يجب إستغلال المياه الجوفية و مياه الأمطار التى تتوافر بكثرة فى هذه المنطقة ويجب أن نبدأ بزراعة ألاف الأفدنة هناك و العمل على أنتقال ألاف من شبابنا الذى يبحث عن عمل.

وهناك اقتراح ينبغى دراسته ذكره د.بطرس غالى وهو إنشاء ثلاث مدن كبرى على الحدود مع فلسطين المُحتلة مع التوسع فى الإنتاج الزراعى فى هذه المناطق حيث تهطل عليها كميات كبيرة من الأمطار التى تكفى لزراعة القمح والخضر والفاكهة.

ثانيا: أن تتوسع الدولة فى مشروعات الطرق والمواصلات فى قلب سيناء فحيث توجد الطرق تكون التنمية ويكون الإنتاج وفرص الحياة.. وهذه الطرق سوف تساعد على إقامة تجمعات سكانية وعمرانية تستوعب الكثير جدا من سكان الدلتا.. والتوسع فى مشروعات إنشاء محطات المياه والكهرباء والمد العمرانى الذى يغطى سيناء كلها, والتوسع فى المشروعات الصناعية و مشروعات صناعة السفن على سواحل سيناء و تحلية مياه البحر.

ثالثا: التوسع فى الأهتمام بالسياحة, فلا يعقل أن تمتلك سيناء هذه المساحة الرهيبة من الشواطئ ويقتصر الأمر على مشرعات سياحية قليلة فى شرم الشيخ و دهب و طابا, أن شواطىء سيناء يمكن أن تكون مصدر دخل كبير فى السياحة وصيد الأسماك والسياحة البحرية , أيضا فى قلب سيناء مواقع سياحية كثيرة مثل دير سانت كاترين وبئر فرعون وكثير من الآثار الدينية التى تهم الديانات الثلاث وهذه المواقع يمكن أن تكون عامل جذب للسياح من كل مكان وبجانب هذا فإن التنقيب عن الآثار قضية لا يجب أغفالها.

رابعا: هناك تقصير واضح فى الخدمات بالنسبة لسكان سيناء أبتدائا بالتعليم والمدارس وأنتهائا بالصحة والمستشفيات وينبغى التوسع فى مشروعات التعليم والصحة والخدمات بصفة عامة حتى تتحول سيناء إلى مركز جذب سكانى وعمرانى يُشجع المصريين على الحياة فيها. ولابد من وضع خطة لدخول سكان سيناء فى نسيج المجتمع المصرى فلاتزال أجهزة الدولة تتعامل معهم بأساليب لا تُعطيهم حقوق المواطنة.. إن هناك تشكيكا دائما فى وطنيتهم وأنتمائهم .. وهناك إهمال دائم لإحتياجاتهم إبتداء بشرعية أمتلاك أرض يزرعونها وبيوت يعيشون فيها منذ عشرات السنين وأنتهائا بدخول أبنائهم كليات الشرطة والكليات العسكرية وكأنهم غرباء عن مصر.. إن لهؤلاء المواطنين نفس الحقوق التى يتمتع بها سكان الدلتا والصعيد.. ولا ينبغى أن يشعر هؤلاء أنهم فصيل شارد فى هذا الوطن.

خامسا: المشروعات التعدينية فى سيناء وفيها المنجنيز والفوسفات والبترول.. والغريب فى الأمر أننا نشجع كثيرا البحث عن البترول فى الدلتا والبحر المتوسط ومنذ سنوات تركنا عمليات التنقيب عن البترول فى سيناء و لم نعد نسمع حتى عن شركات التنقيب تعمل فى سيناء!. وفيما يلى بعضا مما تحتويه أراضى سيناء:

1- البترول: يبلغ الأحتياطى المُقدر نحو 36 مليون طن.

2- المنجنيز: يبلغ الأحتياطي المُقدر نحو 5.5 مليون طن، وتتواجد أهم المناجم في أم بجمة، أبو حماطة، وادى الشلال، وادى نصب الحسنيين، الركايز، أم السيالات.

3- الحديد: أهم المناجم في وادي نصيب، أم بجمة،جبل الحلال.

4- الفحم: يبلغ الاحتياطي المقدر منه بنحو 100 مليون طن مؤكدة و100 مليون طن غير مؤكدة، ويتواجد أهم المناجم في حقل المغارة و بدعة و ثور وعيون موسى.

5- الرمال السوداء التي تدخل في صناعة الطائرات والصواريخ وتتميز بدرجة عالية من النقاء.

6- الكبريت: يبلغ الاحتياطي المقدرمنه بنحو 30 مليون طن، ويتواجد أهم المناجم في أبو درية،وجبل بضيع، وهضبة العجمة.

7- النحاس: أهم المناجم في جبل موسى،الرقيطة، السمرة، أبو زقطان،أبو صويره، وادى تسرين، وادى طرفا، سرابيط الخادم، حبش، وادى فيران، وادى طارد.

8- الفيروز: وهو من الأحجار تُصنف بالكريمة، ويتركز في مناطق وادى سدر،و قنية، و المغارة، وسرابيت الخادم.

9- السيلكون: يوجد على شكل طبقات من الحجر الرملى وأهم مناطق استخراجه وادى نخل، و أبو قفص، وبير النصب.

10- أكسيد الحديد الأحمر (الهيماتيت): تنتشر خاماته فى القسم الجنوبى الغربي من سيناء مختلطًا مع خام المنجنيز.

11-الجبس وكبريتات الكالسيوم: كما في مناجم الفرندل، ووادى الربينة، ورأس طوى، ومنطقة الشط.

12- معدن الكاولين: و هو من المعادن النادرة و يوجد بسيناء بشكل كبير ويدخل في صناعة الأدوية وعالي الجودة، إلى جانب دخوله في مستحضرات التجميل.

13- الرمال البيضاء النادرة الذي تُستخرج منه مادة السليكون و الذي يدخل في صناعة البطاريات والأجهزة الإلكترونية.

هذا فقط بعض ما تحتويه أرض سيناء التى تحتاج كُتابا للحديث عنها, ولو أنه تم إستغلال هذه المعادن الإستغلال الأمثل ستجلب لمصر المليارات، وتعلن مصر وقتها أكتفاءها الذاتي من هذه المعادن إلى جانب تصديرها أيضا ودخول عائد، من ناحية أخرى ستوفر آلاف فرص عمل للشباب في المصانع الجديدة التي ستبنى لاستغلالها في الصناعات المختلفة.

الإستقلال الإقتصادى الخارجى:

أما بالنسبة لتحقيق الإستقلال خارجيا فيجب العلم بأن إزدهار الإقتصاد هو رهن لوجود دولة قوية تدعمه و أن الإقتصاد وسيلة من الوسائل الضرورية لتحقيق الغرض من وجود الدولة و لكنه ليس سبب وجودها ... فالدولة التى تجعل من الأقتصاد سببا لوجودها ليس لها ما لبقية الدول من مقومات البقاء, أن إزدهار الإقتصاد يأتى من أرتفاع النفوذ السياسى فى المجال الدولى, و سأقول بعض النقاط واجبة الحدوث و إن كان البعض يراها معقدة بعض الشىء و لكن يجب أن تحدث وهى:

- أن لابد للحاكم من تحرير العملة الوطنية من الإرتباط بالدولار فهذه هى المصيدة التى تم الأيقاع بنا فيها عن طريق أستبدال الإحتياطى الذهبى بأخر ورقى مما أدى إلى الإغراق فى الديون من خلال الإقتراض.

- يجب تحجيم سياسة ودور البنك المركزى فى عملية أصدار العملة وإسنادها إلى وزارة المالية.

- بخصوص مسألة التعامل بالجنيه المصرى فى مصادر الدخل الحيوية كقناة السويس فهو شىء محورى جدا فى سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ولكن يجب التأنى فى أتخاذ مثل هذه الخطوة لحين التحول من دولة مُستهلكة إلى دولة مُنتجة حيث أننا مادمنا مُستهلكين فسنكون بحاجة دائما إلى العملة الأجنبية للإستيراد, والبند العشر من أتفاقية القسطنطينية 1988 الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس ينص على " أن أحكام المواد لا تتعارض مع التدابير التى قد تتخذها مصر للدفاع وصيانة الأمن العام".

- و هناك نقطة يجب أن يتم التخلص من قيودها مهما كانت النتائج و هى "المعونة الأمريكية" فعلى المستوى الإقتصادى تصُب شروط برنامج المعونة غالبًا في صالح دعم الإقتصاد الأمريكي؛ حيث يشترط برنامج الأستيراد السلعي مثلاً الحصول على السلع التي يمولها المشروع من الشركات الأمريكية ، أضف إلى ذلك أن هذه السلع والخامات ربما يتم توريدها بسعر أكبر من السعر العالمي مما يعني إسترداد الشركات لجزء كبير من قيمة المعونة على هيئة أرباح إضافية غير الأرباح الأساسية التي يقدمها سعر السوق العالمي, و أيضا يأتي برنامج الحاصلات الزراعية مشابهًا؛ حيث يوفر دعمًا كبيرًا للفلاح الأمريكي ويفتح له أسواقًا خارجية، إضافة لكون هذه السلع لا تمثل بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من فائض سلعي قد لايحقق منفعة كبيرة، كما تشترط المعونة حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من أي زيادة في مشتريات التجارة الزراعية لمصر، مما يعني إهدارًا لحق مصر في الإختيار بين البدائل المختلفة في السوق وأضطرارها لشراء منتجات أمريكية أعلى سعرًا من نظيراتها, و للعلم فأن مُجمل المعونة لا تُمثل أكثر من 2 % من الناتج القومى لمصر, لذا فأن التخلى عنها لن يكون له حتى أثر ملحوظ على الوضع الأقتصادى الداخلى.

- يجب التحرر من قيود المنظمات الدولية التى تخدم خطط سياسية معينة كالبنك الدولى و صندوق النقد و منظمة التجارة العالمية و السعى لإنشاء أو الأنضمام الى منظمات موازية كما حدث فى "مجموعة بريكس" حيث سعت دول روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا إلى تأسيس نظام عالمى ثنائى

القطبية و بالفعل بدأوا فى وضع حجر الأساس عام 2008 وهم الأن على الطريق الصحيح وقد بدأت بعض الدول بالأنضمام الى هذا النظام العالمى التحررى. وأيضا كما حدث فى "تحالف الميروكسور" وهو تكتل أقتصادى لبعض دول أمريكا الاتينية كالبرازيل والأرجنتين والأوروغواى وباراغواى وغيرهما من دول القاره, و يعد هذا التحالف ورقة الإقتصاد الرابحة فى إستقلال أمريكا الاتينية السياسى. وأيضا كما حدث فى رابطة دول جنوب شرق اسيا المُتعارف عليه بـ "تحالف أسيان" و الذى يضم عشر دول كسنغافورة وماليزيا وتايلاند وغيرها من الدول الأسيوية وتعد الأن أعضاء هذه الرابطة قطب أقتصادى فى تطور متصاعد, و أيضا كما أنشأت الصين عام 2014 "البنك الأسيوى للإستثمار" كبديل عن البنك الدولى, ومن الجيد العلم بأن من بين الدول المؤسسة لهذا البنك (مصر والسعودية والإمارات والأردن وتركيا وعُمان وباكستان وإيران).

و قد يقول البعض من خلال ما سبق ذكره أن هذا الكلام معناه الإنقلاب على النظام الإقتصادى العالمى القائم حاليا و هذا يمكن أن يؤدى إلى مصادمات مع الدول أصحاب المصالح .. نعم وهذا ما سيحدث بالفعل, ولكنى أعاود القول بأن هذه الخطواط واجبة الحدوث و على الحاكم أن لا يستمع لأى أراء أخرى تدعوه للحيد عن هذا الطريق خاصة عملية الغطاء الذهبى للعُملة وأسناد إصدارها لوزارة المالية والتحرر من ربطها بالدولار. و لكى نوضح مدى أهمية هذه النقطة فالنرجع إلى التاريخ قليلا .. تحديدا فى عام 1944 حيث عُقد مؤتمر "بريتون وودز" تحت أشراف دول التحالف, والذى تم فيه وضع الإطار للنظام المالى العالمى وفى مُحصلة المؤتمر أسفرت أتفاقية بريتون وودز عن تحول الدولار لوسيلة عالمية للمعاملات وتقرر أيضا أن تؤسس فى أمريكا المكاتب الرئيسية للمؤسستين الجديدتين على الصعيد الدولى (صندوق النقد الدولى و البنك الدولى) الذان أخذا على عاتقهما دور الرقيب على أداء البنوك المركزية فى الدول التى قبلت بشروط اللعبة, ومع أرتباط العملات الوطنية بالدولار وتقدير العملات الوطنية نسبة إلى الدولار بحيث يجب أن تُغطى أى كمية من العملة المطبوعة لديها بما يعادلها بالدولار تصبح بالنتيجة هذه الدول تابعة لأمريكا وأشبه بمستعمرات مالية, وهذا ما أتضح خلال أزمة العقارات فى أمريكا حيث أنعكست هذه الأزمة على الدول الأخرى المنخرطة فى نظام بريتون وود بقوة أكبر من أمريكا نفسها رغم أن الأزمة كانت قد حدثت فى أمريكا !

و هذا ما يفسر لماذا رفض ستالين زعيم الإتحاد السوفيتى حينئذ التوقيع على هذه المعاهدة؟ حتى لا تصبح بلاده مُستعمرة إقتصاديا من الولايات المتحدة و أستمر هذا حتى نهاية الحقبة السوفيتية, ولكن باقى الدول و خصوصا أوروبا وافقوا على هذا لأن أوروبا كلها كانت مُدمرة كليا ولم تكن تملك أى خيار أخر حيث أنها أصبحت مدينة لأمريكا مقابل الإمدادات الضخمة التى حصلت عليها كقروض خلال الحرب .. وفى مطلع التسعينات وافقت روسيا الأتحادية على الإنخراط فى هذا النظام تحت أسم جديد "منظومة جاميكا المالية" حيث تم قبول روسيا رسميا فى عضوية صندوق النقد الدولى وبعد الإنضمام أصبحت روسيا ليس أكثر من مُستعمرة لتوريد الخامات وأخذت تفقد من سيادتها السياسية والمالية النقدية حتى بدأت تفيق مرة أخرى فى الأعوام الفائتة ولازالت فى محاولات للتحرر من شباك هذه المصيدة.

و بعد فترة وجيزة من مؤتمر بريتون وودز راح الأمريكيون يطبعون الدولارات دون مراعاة التغطية الذهبية و توقفوا عن مراعاة التناسب بين الدولار الورقى وما يعادله بالذهب حيث كانت نسبة التغطية فى البداية 40% ثم أنخفضت إلى 25% ثم تم فصل الإرتباط نهائيا وهكذا أخذت الطابعات الأمريكية تُغرق العالم تدريجيا بالأوراق الخضراء الغير حقيقية.

وهناك حوار شهير بين وزير المالية الفرنسى جوزيف كايو و شارل ديجول يعكس طبيعة ما حدث حيث شرح الوزير للجنرال طبيعة عمل نظام بريتون وودز بالشكل التالى .. لنفرض أنه طُرحت للبيع فى المزاد العالمى لوحة من اللوحات والزبون العربى عرض نفطا مقابل اللوحة والروسى عرض ذهبا أما الأمريكى فعرض رُزمة من الأوراق النقدية من فئة المائة دولار و أشترى التحفة الفنية بعشرة ألاف .. فسال ديجول وماذا فى الأمر؟ .. فأجابه الوزير المسألة أن الأمريكى أشترى اللوحة بثلاث دولارات فقط لأن طباعة الورقة النقدية من فئة المائة دولار تتكلف ثلاثة سنتات فقط أى أن كل ثروات العالم تُبادل بأوراق خضراء قيمتها الحقيقية تُعادل تكلفة طباعتها فقط أى ثمن الورق و الحبر.

و قال الملياردير الشهير جورج سوروس أنه ليس عبثا أن تجد الفئة المالكة للمصارف هم نفس الفئة المالكة لوسائل الإعلام أيضا لأن الإيحاء بكيفية التصرف للشعوب من خلال الدعاية الإعلامية يجب أن يسير بالتوازى مع عمل المنظومة المصرفية العالمية إذ لابد من أقناع الناس بأستمرار بإن ذلك هو الطريق الصحيح الوحيد ولا يمكن العيش إلا بموجبه.

هناك كلمه يجب أن يضعها الحاكم نصب عينه كانت للرئيس الأمريكى جيفرسون بخصوص موضوع الإقتصاد الداخلى للدولة حينما كانت هناك محاولات لإنشاء أول بنك مركزى فى أمريكا (1801 – 1809) و كان رافضا لهذه الخطوة حيث قال " للحفاظ على إستقلالنا علينا ألا نسمح لحُكامنا بتحميلنا أعباء الديون المستديمة يجب أن نختار إما الإقتصاد والحرية أو الوفرة والعبودية, أضع الإقتصاد ضمن أول وأهم الفضائل الجمهورية والدين العام هو أكبر المخاطر التى علينا أن نخشاها, يتحتم على كل جيل أن يُسدد ديونه بنفسه و إن سمح الأمريكين للبنوك الخاصة بالتحكم بأصدار نقودهم أولا عبرالتضخم المالى ثم بالأنكماش المالى فأن البنوك والشركات التى ستنمو وتلتف حولها ستحرم الناس من ممتلكاتهم حتى يستيقظ أطفالهم ليجدو أنفسهم مُشردين فى القارة التى أستعمرها أباؤهم "

و لكن المصرفيون أنتظرو الوقت المناسب عند وجود متعاون معهم فى منصب الرئاسة لتأسيس البنك المركزى الذى سيعتقد الناس أنه ملك لهم بعد تسميته (بنك الأحتياطى الفيدرالى) وهو فعلا ما حدث حينما جاء الرئيس ويلسون للرئاسة, وأصبح البنك الفيدرالى هو من يطبع النقود و يقرضها للحكومة و البنوك الأخرى بنسب فائده, لكن ومرة أخرى تحديدا فى عام 1963 قام الرئيس الأمريكى جون كيندى بمحاربة سلطة بنك الأحتياطى الفيدرالى وقال فى أحد خطاباته (أننا نواجه فى أنحاء العالم مؤامرة مُحكمة و قاسية تعتمد فى الأساس على الأساليب السرية لتوسيع نطاق نفوذها) وفى 4 يونيو 1963 و قع الرئيس كندى الأمر الرئاسى 11110 وكان هذا الأمر يُمكّن وزارة المالية من إصدار نقود حقيقية دون الإستعانة ببنك الإحتياطى الفيدرالى وكانت خطة كيندى لتفكيك ألة بنك الأحتياطى الفيدرالى قد بدأت و لكن بعدها

بـ 6 أشهر تم أغتياله فى دلاس وكان هذا أخر رئيس يواجه بنك الأحتياطى الفيدرالى, وعلى الفور عندما تولى الرئيس جونسون كان من أولى قراراته الغاء أمر كيندى الرئاسى بخصوص أصدار العملة, و من حينها لم يتجرأ أحد على مواجهة سلطة بنك الأحتياطى الفيدرالى الذى يعد بمسابة مُسمار العجلة فى نظامى بريتون وودز وجاميكا الماليين.

****

الفصل الثالث

السياسة الداخلية

السياسة الداخلية تمثل العلاقة بين الحاكم والمحكومين داخل بلد ما وهذه العلاقة تخضع لمجموعة من القوانين والنصوص المكتوبة كالدستور, وهناك عدة أشكال لهذه للعلاقة فى وقتنا الحالى مثل (النظام الرئاسى أو النظام البرلمانى أو النظام الرئاسى البرلمانى أو النظام الملكى) , وللأسف فمعظم الناس يعتقدون نتيجة الغزو الثقافى الغربى لنا أن فكرة أن يحمل الرئيس فى يده جميع الصلاحيات هو شيء خاطىء, ومصطلح الديمقرطية هو الذى يجب أن نسعى له, وأعلم ما يفكر به قاريء هذه السطور الأن "وهو أن كل هذا الذى حدث فى بلادنا من فساد وجهل وظلم هو نتيجة التفرد فى الحكم و عدم وجود مشاركة ومسائلة مجتمعية للحاكم" وأتفق مع هذا الكلام تماما ولكن الخلل هنا هو سوء إستغلال الحاكم للصلاحيات المتاحة له ولكن ليس فى نظام الحُكم نفسه.

و يبرهن لنا تاريخنا إننا لم نخرج يوما عن هذا النظام الذى تحقق من خلاله شموخ وعظمة هذه الأمة منذ عهود عظماء الفراعنة ودولة الأسلام فى مكة والدولة الأموية ودولة المرابطين والدولة العباسية ودولة المماليك والدولة العثمانية, ولنعلم أن الذى يُحدد الطريقة الأمثل للحكم هى طبيعة الشعوب أنفسهم وهذا ما نحن عليه شعوب هذه الأمة وهذه هى طبيعة نظام الحكم الذى يتناسب مع طبيعتنا, و يجب أن نعلم أن مصطلح "الديمقراطية" ليس أكثر من مجرد حيلة صنعها الغرب لكى يكون لهم موطيء قدم فى بلادنا من خلال العرائس التى يحركونها من خلف الستائر داخل ما يسمى بالعملية الديمقراطية, وخير مثال على هذا هو ما حدث فى بلادنا عقب ثورات الربيع العربى حين سعت الشعوب للكرامة والعدالة الإجتماعية ولكن كانت ما يسمى بـ" منظمات المجتمع المدنى" تلعب دورا خفيا فى إشعال الصراعات الداخلية تحت مُسمى "الديمقراطية" لدعم فكرة تفكيك مؤسسات الدولة تمهيدا لأن تصبح الدولة مسرح لحرب العصابات.

وقد يتجهم البعض عن مهاجمتى لكلمة الديمقراطية .. حسنا فدعوعنى أسأل هل تعتقدون حقا أن الدول الغربية تتبع نظاما ديمقراطيا فى بلادها؟ .. وماذا تعنى أساسا كلمة الديمقراطية ؟ المفهوم النصى يعتبر أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة (الجمهور) الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شئونهم، وأن تكون وسائل الإعلام منفتحة وحرة. هذا هو المعنى اللغوي لكلمة الديمقراطية, ولكن دعونا نوجه أنظارنا إلى أرض الواقع فهناك وظيفتان في النظم الديمقراطية الغربية: الوظيفة الأولى منوط بها الطبقة المتخصصة وهم الرجال المسئولون الذين يقوموا بالتفكير والتخطيط للمصالح العامة، ثم هناك أيضاً القطيع الضال! وأن هذا القطيع يتمتع بوظيفة ما في النظام الديمقراطي، تلك الوظيفة تتمثل في كونهم مشاهدين وليسوا مشاركين في الفعل, و هناك وظيفة أخرى لتلك المشاهدة نظراً لأنه نظام ديمقراطي في التحليل النهائي، فمن وقت لآخر يسمح لهذا القطيع بتأييد أحد أفراد الطبقة المتخصصة، بمعنى آخر يُسمح لهم بالقول "نحن نريدك قائداً لنا" ذلك لأنها ديمقراطية وليست نظاماً شمولياً، وهذا ما

يطلق عليه "الإنتخابات" ، ثم بعد أن يلقوا بثقلهم خلف عضو آخر من الطبقة المتخصصة يعودوا أدراجهم على الفور ويصبحوا مشاهدين لا مشاركين .. هذا هو الأسلوب المُتبع من البداية وهو مستمر حتى اللحظة.

وأيضا يجب أن نقف على بعض الحقائق (و قد ذكرتها مسبقا فى فصل التعليم و لكن أؤكد عليها ثانية) والتى تناساها البعض عن غير عمد نتيجة الغزو الثقافى أو عن عمد لتحقيق أهداف معينة, وهى أننا أُمة عربية أسلامية شرقية ولم نكن غربيون يوما ولن نكون, فهم لهم ثقافتهم وأسلوبهم ونحن لنا ثقافتنا ومبادئنا التى ما كانت يوما سببا فى تراجعنا بين الأمم كما يردد البعض بل أن تخلينا عن تلك المباديء هو السبب الرئيسى فى هذا, فعندما كنا فخورين بثقافتنا كنا نتسيد هذه الأرض ولكن عندما أتجهت أنظارنا إلى الغرب وأخذنا منهم ما يضرنا و تركنا ما ينفعنا أصبحنا فى ذيل القائمة بين الأمم.

لذا يجب على الحاكم الحرص على أن يكون النظام السياسى داخل البلاد هو "النظام الرئاسى" بحيث يكون هناك مساحة فى أتخاذ القرارات للبرلمان المنتخب من الشعب بينما تكون النسبة الأكبر للصلاحيات فى يده, وأن يتجاهل أى مباديء أو أراء غربية تم تصديرها إلينا تحدد شكل الممارسات المجتمعية فى ممارسة أى نوع من النشاطات و طبيعة العلاقة بين الحاكم و المحكومين.

أن التقدم والحضارة هما نتيجة جهود القيادة العبقرية لا نتيجة ثرثرة الأكثرية.

وحدة الصف الداخلى:

من أهم النقاط التى تعد من أكبر الركائز الأساسية للأستقرار الداخلى للبلاد هى "وحدة الصف الداخلى" لذا يجب على الحاكم القضاء نهائيا على أى فكر تقسيمى وتشمل أى أفكار أو معتقدات يمكن أن تدعم فكرة التشتت والخلافات فى جنبات الأمة و تكون العقوبات رادعة وهى الإعدام لكل من تسول له نفسه الحديث عن الخلافات المذهبية أو العرقية أو الأصولية أو الحزبية أو ... الخ, ولا يجب التهاون فى مثل هذا الأمر حتى و أن كان هناك شخصا واحدا فقط يسعى لذلك فيجب التخلص منه نهائيا لأن الشخص يعبر عن فكرة و الفكرة يمكن أن تنتشر وتتوسع. فهناك مثل يقول "إذا أردت أن تفكر بأسلوب تكتيكى عليك بكسر زجاجة اللبن ولكن أن أردت التفكير بأسلوب أستراتيجى فعليك أن تقتل البقرة" لذا يجب أن تكون كافة الخيارات متاحة أمام الحاكم للحيلولة دون ظهور أى نوع من أنواع الشقاق فى جدار الأمة, و ليعلم الحاكم أن الشرط الأساسى لمكافحة فكرة ما هو محاربتها بدون هواده ولا تسامح حتى يتم أقتلاعها من المجتمع, حيث أنه إذا كان هناك حتى قليل من التسامح فالعقيدة لا تلبس أن تستعيد قواها و تعود إلى نشاطها من جديد, لكن الإستمرار فى المكافحة يجب أن يقوم على أساس عقيدة أخرى وإلا كان الأستمرار بالقمع يبدو مترددا و مفتقرا للركائز التى تدعمه.

من المُخزى أن يكون داخل الأُمة خلاف بين ما يُعرف بالسُنة والشيعة و هما يؤمنان بكتاب واحد!! , لا أريد التوغل فى هذه المسئلة لأن التحدث عنها يُشعرنى بمدى التدنى الفكرى الذى نحن فيه, و لكن

بأختصار الخلاف يرجع إلى مسائل فقهية وفتاوى مذهبية مرتبطة بالفروع أما الإصول والعقائد فهي واحدة, ولكن الجهلاء "ولن أقول علماء أو شيوخ" من كل طائفة كان لهم رأي مخالف في مسألة معينة وكل جاهل تعصب لطائفته, فأذا كانت الأصول واحدة فالأختلاف فى الفروع تعد مسائل هامشية , فاليقتنع كل شخص بالذى يراه دون أتهام من له رأى مخالف بالخروج عن الدين الصحيح!! فأى أشخاص خلاف الأنبياء هم محل تقيم و يُختلف فيهم الأراء حسب وجهات النظر, ويجب أن تنتهى هذه المسألة عند هذه النقطة مع السيطرة عليها بما أشرنا أعلاه.

أما الخلافات بين المسلمين وغير المسلمين فأيضا لا أجد له سبب منطقى إلا التدنى الفكرى والجهل .. و بخصوص هذه المسألة دعونا نسأل سؤال واحد فقط .. كيف عاش غير المسلمين فى ظل حكم الدول الإسلامية التى تعاقبت عبر سنوات التاريخ ؟ .. الأجابة نجدها فى العهدة العُمرية التى أقرها عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس بعد الفتح الأسلامى لها و مما جاء فيها " هذا ما أعطى عبد الله، عمر، أمير المؤمنين، أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقمها وبريئها وسائر ملتها. أنه لا تُسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يضارّ أحد منهم". إذا فمن أين أتت المشاكل داخل المجتمعات؟! أيضا يجب أن تنتهى هذه المسالة عند هذة النقطة مع السيطرة عليها بما أشرنا أعلاه.

و على المستوى الإقليمى هناك إتجاه تقسيمى عرقى داخل الأُمه يجب عدم أهماله وهذا الأتجاه يتبناه بعض المُنتسبين للأمازيغ القانطين بمنطقة المغرب العربى حيث يُردد بعض هؤلاء أنهم ليسوا عرب وأن العرب يحاولون تجريف تاريخهم وهويتهم و ما إلى ذلك .. حسنا دعونا نتكلم بالحقائق و بالتاريخ .. ما كانت قيمة الأمازيغ فى المغرب أو الجزائر أو تونس قبل الفتح العربى الأسلامى؟! .. هل كانوا يملكون حضارة عظيمة كالفراعنة مثلا أو البابليون او الأشورين؟ .. لا شيء .. لقد كانت شعوب هذه المنطقة تعيش على الرعى و كانت أقصى الطموحات هى توفير الطعام ليس أكثر .. و إن كان هناك مجدا فى تاريخ هذه المنطقة قبل الفتح العربى الأسلامى كان فى عهد حنبعل حاكم قرطاج فقط و لم تكن حتى حضارة توازى أو تقترب من الحضارات التى أشرت لها .. أن العظمة الحقيقية لهذه الشعوب كان على يد الفتح الذى شرف الله به هذه المنطقة .. والتاريخ يشهد كيف أصبحت هذه الشعوب ذو قيمة وقوة بعد الفتح من (دولة المرابطين لدولة الموحدين للسيطرة على الأندلس و الزحف داخل أوروبا .. أن حديثى فى هذه النقطة ليس الغرض منه محو الهوية و الأصول التى و بالطبع يفخر بها كل شخص, ولكن نحن فى أمس الحاجة إلى نجد السبيل إلى ما يجمعنا لا أن نبحث عن الخلافات و نُزيد من الأستقطاب و الأنقسام!

أن أكثر رابط يُمكن أن يجمع مجموعات من الناس هو رابط اللغة و هذا ما نتميز به عن غيرنا و يجب علينا إستغلاله, أن وحدة اللغة تساعد على توجيه الفكرة القومية توجها مُعينا, لذا يجب على الحاكم إحتواء هؤلاء بطريقة ما, مع الحرص على عدم الجلوس معهم على طاولة المفاوضات أو ما شابه حتى لا يتم أعطاء صفة الند لهم, مع التركيز على عملية التوعية الثقافية لهم و يجب أن يتم السيطرة علي هذا الوضع فى نطاق ما أشرنا به أعلاه إذا ما أقتدت الظروف.

الوزارات:

يجب أن يتم تقليص الحقائب الوزارية بحيث لا تتعدى 20 وزارة داخل الدولة, فالصين بها 18 حقيبة وزارية رغم ان عدد سكانها مليار و نصف نسمه, و أمريكا حوالى 21 حقيبة وزارية وعدد سكانها 319 مليون نسمه, و روسيا 22 حقيبة وزارية بعدد سكان 144 مليون نسمه, و المانيا 14 حقيبة وزارية بعدد سكان 80 مليون نسمه .. ولكن على الجانب الأخر نجد أن فى مصر نجد 34 حقيبة وزارية بعدد سكان 100 مليون, و السعودية 30 حقيبة وزارية بعدد سكان 28 مليون نسمه, والمغرب 39 حقيبة وزارية بعدد 30 مليون نسمه, والجزائر 32 حقيبة وزارية بعدد سكان 40 مليون نسمه ! .. أى أن الدول الأكثر عددا فى الوزارات هى الأكثر فى الإزمات !! .. أن جزئية تقليل عدد الوزارات لها عدة أبعاد هامة أهمها مركزية المُسائلة و مركزية التقييم و عدم إهدار الوقت الازم للإجتماعات و المناقشات و عدم إهدار المال على المرتبات و المعاشات التى يتم صرفها بعد التقاعد.

و يجب أن يتم إدارة الوزارات بفكرة "معدلات الأنجاز المرحلية" أى يجب أن يتم وضع خطة وأهداف مُعينه لكل وزاره و يتم قياس نسب إنجاز الأهداف بمعدل ربع سنوى (كل 3 أشهر) و يجب أن تكون هناك مُحاسبة صارمة إن لم تسير نسب الأنجاز بشكل مُتصاعد و سريع.

الإعلام و الصحافة:

تعد وسائل الإعلام المسموعة والمقروئة والمرئية الأداه الرئيسية فى تثقيف الشعوب ورسم توجهاتهم وهى من أخطر الأدوات التى يجب على الحاكم أن يحرص على هيكلتها و إستغلالها لتحقيق الهدف القومى للبلاد, ولا يخفى على أحد الدور الذى يلعبه أعداء هذه الأمة بإستغلال هذه الوسائل لإفسادنا وتضليلنا والسيطرة على عقولنا عن طريق تشويه الحقائق وإقناعنا بالخرافات التى لا وجود لها لتحقيق أهداف معينة, لذا يجب على الدولة السيطرة بالكامل على جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروئه ويجب على الحاكم أن يُؤمن بأن مصطلح "حرية الأعلام" يكمُن فقط فى تكريس توجهات هذه الوسائل فى إرساء مفاهيم المبادىء التى تصُب فى مصلحة الدولة والأُمة ك" الوحدة والقوة والعز والكرامة والعمل الجماعى وإعلاء مصالح الوطن و عظمة تاريخنا و كيفية جعل الدولة ذات نفوذ أقليمى وكيفية بناء الدول العظمى والعلوم والبحوث والتنمية الإقتصادية ..... " وهكذا من الأفكار والمبادىء التى للأسف يتنصل منها إعلامنا هذه الأيام فى الوقت الذى يغرق فيه فى التفاهات عن عمد! , حيث سار الإعلام الداخلى فى نفس طريق إعلام أعدائنا فى عملية "غسيل أدمغتنا" وهى عملية لها أسايب مُحددة و نظامها يعتمد على الأتى:

1- مرحلة مهاجمة وتشويه الهوية.
2- مرحلة ترسيخ الشعور بالذنب للإنتماء لهذه الهوية.
3- مرحلة الوصول لنقطة الإنهيار وعدم الإيمان بأى شىء يخص مصلحة الوطن و الأُمه.
4- مرحلة التحكم وتوجيه هذا الشعور بالذنب.

5- مرحلة تقديم طريقة للتخلص من الشعور بالذنب من خلال التغيير واإأحلال لمبادىء الهوية الأصلية.
6- مرحلة الولادة من جديد والتى يتم فيها زرع الأفكار المُراد إدخالها إالى الأدمغة.

كما يجب على الحاكم أن ينتبه إلى نقطة هامه فى الدعايه الحكومية وهى أن نجاح فكرة ما يتوقف على الذين يتناقلونها أكثر مما يتوقف على مُبلغها, لذا يجب الحرص على ألا ترتفع الدعاية إلى المستوى العالى أى فوق مستوى الشعب حيث أنه يجب الأخذ فى الإعتبار أن الأغلبية الشعبية ليست من أساتذة الجامعات أو الدبلوماسين لذلك لا يمكن أستمالتها بالنظريات العلمية بل يتم أخذها بالعواطف حيث أن الشعب تُبهره القوة و الأعمال البطولية .. فالناس تُحب وتتعاطف مع الضُعفاء و لكنهم يتبعون الأقوياء, مع العلم أن مشاعر الجمهور و عواطفه مُتقلبه و ليست ثابته, و لكن إن أردنا أقامته على أساس ثابت يجب أن يرتكز على إيمان الشعب و تمسكه بالفكرة التى يُراد حمله على إعتناقها.

و يرى كثير من المختصين فى هذا المجال أن على الدولة أن تهتم بالإعلام الخارجى أيضا عن طريق شراء حصص فى الصحف والوكالات الإخبارية العالمية ومحاولة إستمالتها, و أنا أرى أن هذه الخطوة هى نسبية تعتمد على مدى قوة الدولة فى وقت ما, فمثلا أرى أنه فى مرحلة البناء والصعود يمكن أن يهتم الحاكم بهذه النقطة ولكن عند إتمام وتثبيت أركان الدولة فلا يجب أن يلتفت الحاكم إلى هذه النقطة أو تبعات تأثيرها لأن حسم المواقف الدولية سيكون حينئذ فى يد سياسته الخارجية وقواته المسلحة, وأيضا يجب عدم إهمال اللعب بسلاح التصريحات الزائفة للخارج حيث تستدعى الظروف من وقت لأخر عدم إعلان السياسة الفعلية , و من الأمثلة التاريخية على هذا المانيا فى عهد حُكم هتلر ففى بداية عهد هتلر (مرحلة الصعود) كانت المانيا تعمل على أن تكون صورتها فى جميع وسائل الإعلام العالمية و أنها عاصمة الثقافة و الفنون فى أوروبا ليس أكثر وما أن أكتمل إعداد تثبيت أركان الدولة حتى ضربت المانيا بهذه النقطة عرض الحائط وأنطلقت فى بناء أمبراطوريتها التى أخضعت أوروبا بأكملها.

وأيضا من الأمثلة التاريخية لكيفية إستغلال الإعلام ما أورده نعوم تشومسكى فى كتابه فى مفهوم السيطرة بأن أول عملية للتعبئة الإعلامية والدعاية الحكومية ظهرت في التاريخ الحديث كانت في الولايات المتحدة عهد إدارة الرئيس ويلسون في العام 1916 وذلك خلال الحرب العالمية الأولى، حيث تشكلت لجنة تُسمى "لجنة كريل" تحت بند (لجان الإعلام الأمني)، عملت هذه اللجنة على تعبئة المواطنين الأمريكيين وتجييشهم بحيث دفع ذلك إلى إجماعٍ عام للرأي على المشاركة في الحرب والقضاء على العدو الألماني لتخليص العالم منه وكل ما له صلة بذلك "العدو" الغاشم، وتمّت تلك العملية عبر إستثارة المشاعر القومية المتطرفة لدى المواطنين من جهة وعبر تزييف العديد من المعارك ونتائجها من جهة أخرى بحيث أثار ذلك مخاوفهم من الألمان وبالتالى قاد المزاج العام للمجتمع مدفوعاً بالخوف والتطرف إلى قبول مشاركة أميركا بالحرب.

وكما أشرنا إلى أن الإعلام هو أداة تثقيف الشعب وبما أن شركات الإنتاج والسينما هى أحد أدوات هذا التثقيف, لذا يجب على الدولة أن تضع معايير صارمة للموافقة على الأفلام التى يتم أنتاجها وأن تكون هيئة الرقابة مُكونة من أعضاء مُعينون بعد حصولهم على دورات تدريبية خاصة تشرح لهم التوجه الذى يجب أن تتضمنه الأفلام التى يتم أنتاجها, فشركات الأنتاج التى تعتمد أرباحها بشكل أساسى على الجنس والبلطجة فى أفلامها يجب أن يتم القضاء عليها وإحلالها بشركات تعمل على ترسيخ مبادىء العلم والأخلاق والقوة.

المُتسولون و أطفال الشوارع:

من أكثر الظواهر إنتشارا فى مجتمعنا الأن, وهم بطريقة أو بأخرى ضحايا السياسات المُجتمعية الخاطئة فهربوا إلى الشوارع نتيجة الفقر الشديد أو إنفصال الوالدين أو قسوة العمل المُجبرين عليه, و أيضا هناك من يتخذ من التسول مهنة, ولا شك أن كلا النوعان يهدد الإستقرار المُجتمعى حيث أن التسول يُحرض على العنف والجريمة والسرقة, لذا يجب على الدولة إعطاء توجيهات لدوريات الشرطة بجمع هؤلاء من الشوارع و العمل على معالجة الأمر عن طريق الأتى:

على الدولة أن تبنى "مراكز إعادة تأهيل" تابعة لكل محافظة على حده مع ملاحظة أن تكون هذه المراكز بعيدا عن المدينة فى مكان ناء (الصحراء مثلا) وأن تكون تابعة للقوات المسلحة كحال المدارس العسكرية, على أن يحتوى كل مركز على أماكن للمبيت ومدرسة فنية ومسجد وأماكن ترفيهية, حيث يتعلم الطفل داخل المركز التعليم الأساسى والدين والأخلاق وحرفه مُعينة, ثم بعد أن يَصبح مؤهلا و يصل لسن التجنيد يتم الحاقه بالقوات المُسلحة فى مجال التخصص الفنى الذى تعلمه داخل المركز.

أما بالنسبة للمتسولون من الراشدين "الذين لا يتخذوها مهنة" يجب أن تستغلهم الدولة فى عملية البناء فيتم توفير عملا لهم كعمال فى أى مجال صناعى أو زراعى و لكن فى محافظة أخرى غير المحافظة التى تم إيجاده فيها.

أما بالنسبة للمتسولون الراشدين "الذين يتخذوها مهنة" يجب أن تكون القوانين والعقوبات رادعة فى هذا الصدد بحيث تكون عقوبة السجن ليس أقل من 10 سنوات مع مصادرة كل ممتلكاتهم بأعتبارها ليست ملكهم من الأساس.

الأمن المائى:

لا يخفى على أحد الأزمة المتعلقة بحصص مياه النيل بينا و بين دول حوض النيل خاصة أثيوبيا, و بالطبع لا يمكن التنازل عن أى حق من حقوقنا بشأن هذا الموضوع و يجب أن تكون كافة الخيارات متاحة أمامنا للحيلولة دون المساس بهذا الشريان الذى يعد من أساسيات الأمن القومى لبلادنا, ولكن داخليا وعلى

الجانب الأخر يجب أن يكون هناك خطط ما داخل الدولة لتنويع مصادر هذا الشريان, حيث أن سياسة الإعتماد على مصدر واحد فقط فى أى مورد من الموارد يُعرض الدولة لأن تكون تحت الضغوطات السياسية و الإقتصادية. ويرى كثيرا من المُحللين والهيئات أن القاسم المشترك الأعظم فى المواجهات المسلحة و النزاعات المستقبلية سيكون بسبب التناحر على المياه, وهناك تقرير لهيئة اليونسكو يشير إلى أن الأرض سوف تواجه أزمه مياه حقيقية سيكون من أسوأ سيناريوهاتها أن 7 بلايين شخص من 600 دولة سيعانون من نقص شديد بالمياه بحلول عام 2050. الأمر جد خطير ويزداد تعقيدا بمرور الزمن فلقد وصل نصيب الفرد العربى من المياه إلى أقل من 1000 متر مكعب سنويا بعد أن كان 3800 متر مكعب عام 1950 , كما وصل نصيب الفرد المصرى حاليا إلى حوالى 860 متر مكعب و ربما تصل إلى 580 متر مكعب مع عدم الأستخدام المُرشد وخطط إعادة توزيع حصص مياه النيل.

و أيضا لا يخفى على أحد الدور الذى يمارسه الكيان الصهيونى للعبث بهذا الشريان, الأمر الذى يهدد أمننا القومى. فإسرائيل تحصل على 45 % من الذى تحتاجه من المياه من الضفة الغربية وهضبة الجولان و تحصل على 10 % من تحلية المياه, و نقص المياه فى ميزانيتها المائية يُقدر بحوالى 200-500 مليون متر مكعب سنويا, وهو ما تسعى للحصول عليه من خلال التعاون مع دول منبع حوض النيل على حساب بلادنا.

ومن هنا و بناء على ما تقدم يجب أن تكون هناك خطة إستراتيجية لتنويع مصادر المياه, وهو ما طرحه د. سيد على المُنجى أستشارى العلوم النووية فى مقال له عام 2009 حيث أقترح تحلية مياه البحر بالطاقة النووية, و يوضح الدكتور بأنه لا يجب أن يتخوف البعض ويُسىء ويُشكك فى صلاحية ونقاوة المياه المُحلاه بالطاقة النووية, فإن المياه الناتجة بالتكنولوجيا النووية تكون مطابقة للمواصفات المعيارية الدولية. بل أن المياه الناتجة منها تكون أنقى من المياه العذبة الطبيعية حيث أنها تكون خالية من مخلفات النشاط الصناعى كالمخلفات العضوية وغير العضوية, وأيضا يتم الأستفادة من نفس المحطات فى إنتاج الكهرباء و تسمى هذه المحطات "المحطات النووية ثنائية الغرض" و كمثال لهذه المحطات الثنائية تلك التى أمدت كازاخستان لمدة 27 عام بالكهرباء وبحوالى 29 مليون متر مكعب من المياه العذبة فى العام. والبُعد الأخر لأستخدام هذه التقنية هى التوفير فى مصادر الطاقة الأخرى عالية التكلفة, فالطاقة الناتجة من أنشطار 1 جرام من اليورانيوم 235 تعادل الطاقة الناتجة من أحتراق 2.5 طن فحم و 1.8 طن نفط.

أن هذا الطرح لا يُعنى التنازل عن حقنا فى مياه النيل والبحث عن بدائل لها .. لا, إنما هو خطة إستراتيجية لتنويع المصادر و توفير الطاقة.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية هى مجموعة الأهداف التى تُحددها الدولة فى كيفية التواصل مع دول العالم المُحيط وهناك مدرستان أساسيتان للسياسة الخارجية هما (المدرسة المثالية الأخلاقية و المدرسة الواقعية), والمدرسة المثالية الأخلاقية عفى عليها الزمن ولا يؤمن بها الأن سوى الدول الضعيفة التى لا تملك من الأمر شيئا , أما المدرسة الواقعية التى تعتمد على قاعدة "أن العالم لا يحترم سوى الأقوياء" هى السائدة والمُسيطرة على قواعد اللعبة, لذا يجب على الحاكم أن يعمل على أن تكون الدولة ذات ثقل وتأثير فى القرار السياسى للعالم أو بمعنى أخر يسعى لأن تكون بلاده من الدول صاحبة النفوذ الإقليمى الدولى من خلال كافة الوسائل المُمكنة و هذا بالطبع لن يتحقق إلا بوجود دعائم إقتصادية وعسكرية للدولة تسمح للحاكم من خلالها بالسيطرة على القرار السياسى للدول الأخرى لتحقيق مصالح بلاده الإستراتيجية عن طريق الأساليب السياسية أو المساعدات الإقتصادية لها أو التدخلات العسكرية إذا أقتضت الضرورة ذلك.

و ليعمل الحاكم على غرس هذه الفلسفة فى أعماق سياسات الدولة بحيث لا تتغير بتغير الحاكم من بعده, أى يبقى الأطار العام واحدا حتى وإن تغير من يتولى المسئولية , فعلى سبيل المثال الجميع يعلم أن هتلر مُحتل قام بغزو أوروبا و كان يطمح إلى غزو العالم, ولكن مالا يعلمه الكثيرون أنه كانت هناك خطة المانية تُعرف بـ "برنامج سبتمبر" تم وضعها فى التاسع من سبتمبر 1914 و تُظهر الأهداف القديمة للحكومة الألمانية بأنه يجب على المانيا أن تدمر روسيا, وكذلك سحق فرنسا والسيطرة على مُستعمرتها فى أفريقيا وغرب المُحيط الهادىء , وكذلك السيطرة على بلجيكا بهدف تأسيس قواعد بحرية ضخمة على بحر المانش بحيث تمثل تهديدا لأنجلترا, وإذا نظرنا لما فعله هتلر نجد أنه قام بتنفيذ ما جاء فى هذه الخطة التى تم وضعها قبل 25 عاما ليس إلا. و أيضا الولايات المتحتدة الأمريكية كمثال أخر, فلا يهم من يتولى الحكم و لكن السياسة واحدة و هى مد النفوذ الأمريكى فى أنحاء العالم.

ويجب على الحاكم أن يسعى لتحالفات دولية إقتصادية وعسكرية وعلمية بحثية مع الدول التى تُحقق مصالحه وتتفق معه فى الرؤى, و يسعى عن طريق التحالفات إلى تقويه دعائم الهيمنة الإقليمية و توجيه ضربات قوية و سريعة لأعدائه بحيث لا يسمح لهم بأى فرصة للرد, مع أن يضع نُصب أعينه "أنه لا يوجد حليف دائم ولا عدو دائم" لذا يجب عليه توخى الحذر عند عقد أى تحالفات جديدة بحيث لا يسمح لحلفاء الوقت الحاضر بالتعرف على نقاط الضعف للبلاد, وفى الوقت نفسه يسعى هو لمعرفة جميع جوانب الضعف لدول التحالف تحسبا لمقتضيات الأمور مستقبلا.

وبالطبع تتطلب الدبلوماسية عقد علاقات مع مختلف دول العالم ولكن هناك نقطة هامة يجب أن ينتبه اليها الحاكم عند التحالف مع دولة ما و هى: الحفاظ على الفاصل التكافئ مع الدول الأقل مكانة من دولته, كما فعلت أمريكا مع أستراليا بعد توقيع" معاهدة أنزوس" وهى معاهدة تم توقيعها عام 1951 وتقضى بأن أى هجوم مُسلح على أى من الدولتين فى منطقة المحيط الهادىء من شأنه أن يعرض سلامة

الدولة الأخرى للخطر, أى بمعنى أخر أتفاقية دفاع مشترك فى منطقة المحيط الهادىء , ولكن حتى مع توقيع المعاهدة لم تكن الولايات المتحدة على أستعداد لإعتبار أستراليا شريكا مكافئا لها, ولم يكن صانعوا السياسة الأمريكيون على أستعداد لقبول حق أستراليا فى أبداء المشورة حول القضايا التى لايُرى فيها مصلحة حقيقية لأستراليا, وقد طلب وزير الشؤون الخارجية لأستراليا هيربرت أيفات بتشكيل تحالف عسكرى رسمى وشامل بين الدولتين, إلا أن الأمريكيون رأوا أن هذا الأمر غير مقبول سياسيا ويقف ضد مصالح أمريكا إستراتيجيا .. فالأمبراطوريات التى تنشأ بناء على الأقتراحات نادرا ما تسير أمورها بسلاسة.

بالطبع تتطلب الخطابات السياسية من وقت إلى أخر أشارة إلى التعاون من أجل السلام العالمى و ما شابه من هذه المصطلحات التى يجب أستخدامها كنوع من التمويه والتضليل للوصول لأهداف مُعينة .. فهذا هو الأسلوب الذى تنتهجه القوى العظمى على مستوى العالم, فإذا علمنا أن الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا والصين من أكبر مُصدرى الأسلحة فى العالم على الترتيب وهى أيضا الدول التى ترعى عمليات السلام فى العالم!! التى و بالقطع إن تحقق السلام ستؤدى إلى خسارتها مليارات الدولارات فى ظروف أزمات إقتصادية مُعقدة .. فعن أى سلام عالمى يتحدثون ؟! .. على الحاكم أن يعلم أن الحرص على السلام قد يجعله يُفوت الوقت الأمثل للهجوم وفرض النفوذ.

و كنا قد أشرنا إلى أن أحد الطرق للسيطرة على الدول الأخرى هى المساعدات الإقتصادية, ولعل من أبرز المُخططات التاريخية للسيطرة على الدول الأخرى بأستخدام هذه الطريقة هى (مشروع مارشال) وهو المشروع الذى أطلقته أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار دول أوروبا, و بالفعل نجحت أمريكا فى خداع شعوب هذه الدول "التى لم يكن أماها خيارا" حيث أستغلت هاجس الخوف من تمدد الشيوعية و حيلة إعادة الإعمار وقامت بشراء المشروعات القائمة فى تلك البلدان مقابل وعود بالتسديد بالدولار و كانت هذا المشروعات هى القاطرة التى دفعت هذه الدول للتغلب على ما لحق بها خلال فترة الحرب, و لكن الأمر لم ينتهى على هذا النحو, حيث أصبحت هذه المشروعات هى المُسيطرة على الإقتصاد الأوروبى وأصبحت عنصر الضغط الرئيسى فى القرارات السياسية الخاصة بتلك الدول وصارت هذه الدول مجرد كيانات تابعة للقرار الأمريكى منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا, و قد برزت ذروة هذه الضغوطات بتأسيس حلف الناتو الذى يعد بمثابة الأذرع الأمريكية فى الجزىء الشرقى من العالم.

و كنا قد أشرنا فى فصل الإقتصاد إلى التأثير السلبى للمعونة الأمريكية على البُعد الإقتصادى و لكن هناك أيضا أبعاد أخرى يشملها هذا التأثير السلبى خصوصا المستوى الأجتماعى حيث أتاحت المعونة الأمريكية للولايات المتحدة التغلغل داخل المجتمع المصري من خلال نظم التعليم والصحة والصناعة مما وفر حجمًا أكبر من المعلومات لصانع القرار الأمريكي بخصوص المجتمع المصري ونظرته للولايات المتحدة وعلاقته بالسلطة والحكومة, وهذا يوضح مدى الخطورة من هذا الموضوع و يُبين مدى أهمية أتخاذ قرار حازم و حاسم بشأن هذه المهزلة المُسماه بالمعونة !

أما بالنسبة لطريقة السيطرة على الدول الأخرى عن طريق الأساليب السياسية فالأمثلة كثيرة جدا و الطريقة الأبرز فى هذا الأسلوب هى محاولة خلق عدو وهمى لدولة ما والسيطرة على هذه الدولة بحجة

الحماية, ولعل المثال الأبرز لذلك هو ما فعلته أمريكا مع دول الخليج حيث أنها أستغلت ببراعة الخلافات المذهبية بين ما يُسمى بـ السُنة والشيعة وظلت تلعب على هذا الوتر حتى هيأت الرأى العام فى دول الخليج إلى أن إيران وحش وشيطان يسعى لألتهام دول الخليج, وكما فعلت هذا أيضا معهم تجاه صدام حُسين !, وبالفعل أنطويت هذه الحيلة على دول الخليج وكان هذا هو المدخل لنشر القواعد العسكرية الأجنبية فى بلادهم حتى بلغ عدد القواعد الأمريكية حوالى 20 فى (الكويت والسعودية وقطر والإمارات والبحرين وعُمان) , بالأضافة لقاعدة فرنسية فى الأمارات, وقاعدة بريطانية فى البحرين. أى أن خشية دول الخليج من السيطرة الإيرانية أو العراقية جعلتهم يتصدوا لذلك بجعل أنفسهم مستعمرات لدول الغرب ! .. يا لها من أستراتيجية للتصدى!

أما السيطرة عن طريق التدخلات العسكرية فهى الطريقة الأكثر فاعلية تاريخيا وفى الوقت الحاضر أيضا و لكن هناك فرق بين الإستخدام قديما وحديثا, قديما كانت لا توجد منظمات دولية و كانت أهداف الحروب واضحة لكل الاطراف, أما حديثا فنظرا لوجود منظمات دولية "و إن كانت بصورة شكلية فقط لخدمة دول بعينها" فلابد من عمل مناورة و حيلة سياسية لإعطاء الشرعية "ولوكانت مُزيفة" للتدخل العسكرى وهو ما حدث فى التدخل العسكرى الأمريكى فى العراق حيث خططت الإدارة الأمريكية بالتعاون مع إسرائيل إلى حدث يؤثر على تضامن الرأى العام العالمى فى الحرب على العراق و كانت هذه الأحداث هى تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر ونشر أخبار كاذبة عن أمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل, و لسنا بحاجة لتقديم الدلائل والبراهين لإثبات أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر كانت مُدبرة من داخل البيت الأمريكى فالأمر جليا للجميع, ولكن سوف أذكر قصة واحدة فقط متعلقة بالأحداث حيث قام الملياردير الأمريكى لارى سلفرستاين بأستئجار مبنيين التجارة العالمى قبل شهرين من وقوع الأحداث وقام بتغير بوليصة التأمين على المبانى من الشركات الأمريكية إلى شركات يابانية وبعد وقوع الأحداث قامت الشركات اليابانية بسداد نحو سبعة مليارات دولار كتعويضات, أى أن حتى تكلفة الأصلاحات تم التخطيط لعدم تحميل أعبائها على الإقتصاد الأمريكى .. وقد كان يحضر سلفرستاين كل يوم إلى المبنى بالأضافة إلى نجليه الذان كانا يعملان هناك ولكن فى يوم الهجوم لم يحضر أحدا منهم إلى المبنى!

أن أهم أدوات الهيمنة والسيطرة والتحكم غير العسكرية هو الإقتصاد, حيث أن الإقتصاد هو عصب السياسة, والضغوطات الإقتصادية أحد أشرس أسلحة السياسة الخارجية, لذا يجب على الحاكم ألا يجعل أقتصاد الدولة مُعتمدا على مصدر واحد فقط بل يجب أن يعمل على تنوع مصادر الدخل القومى كى لا يكون دائما مُعرض للضغوطات الخارجية, حيث أنه فى حالة الضغوطات سيكون أمامه خياران إما الرضوخ وإما المواجهة للدفاع عن مصالح الدوله, و ما يحدث للدول التى تعتمد بشكل رئيسى على النفط خير شاهد على هذا خصوصا دول الخليج التى تأثرت بشكل جذرى بإنخفاض أسعار النفط حيث أنه فى هذه الدول لا زراعة لا صناعة لا إبتكار .. فقط عائدات النفط, على خلاف روسيا مثلا التى بدت أكثر تماسكا رغم إعتماد مواردها بصورة كبيرة على مصادر الطاقة إلا أنه عند أنخفاض أسعار النفط قامت القطاعات الأخرى الزراعية و الصناعية والتجارية والتكنولوجية بدفع عجلة الأقتصاد, وحينما حاول الغرب تهديد حصتها السوقية من مبيعات الطاقة كالغاز الطبيعى لم تتردد بالتدخل العسكرى لحماية مصالحها, وهذا سيأخذنا للحديث عن الصراع فى سوريا:

حيث تأتى روسيا على قائمة الدول صاحبة الأحتياطى الأكبر على مستوى العالم من الغاز الطبيعى تليها إيران ثم قطر ثم الولايات المتحدة كما يوضحه الشكل التالى:

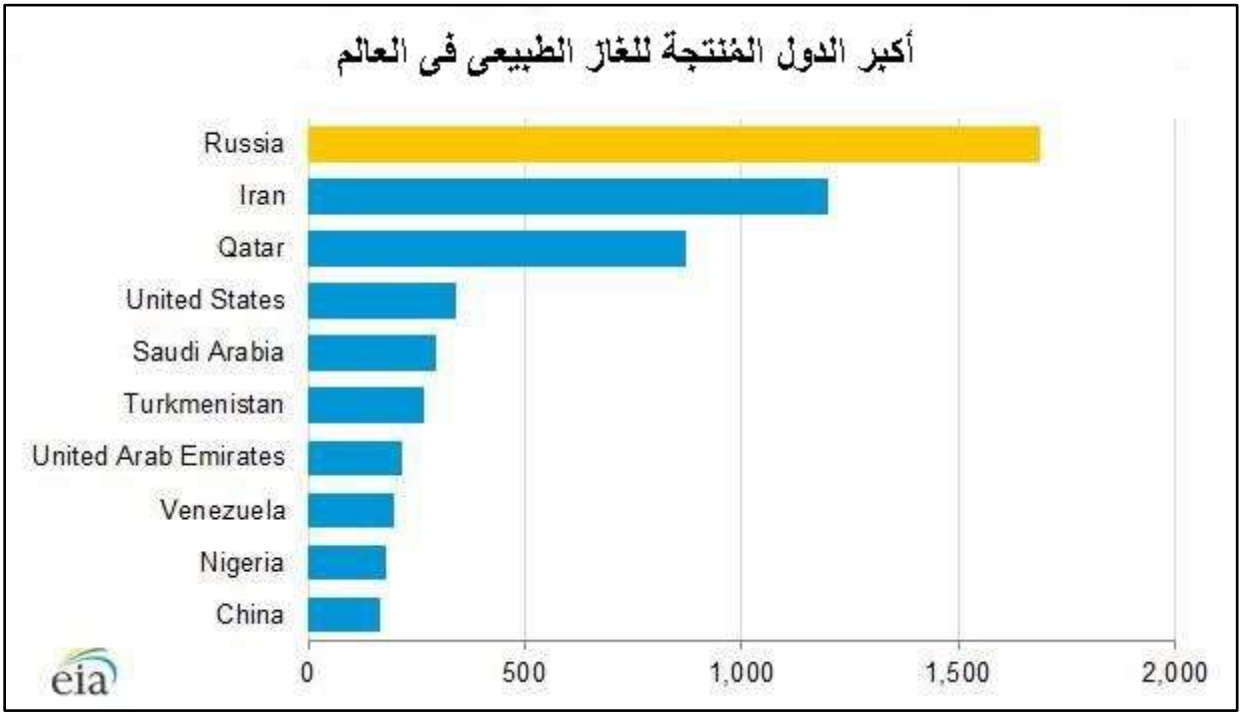

و تمد روسيا أوروبا بحوالى 34 % من حاجتها من الغاز عن طريق خط السيل الشمالى

و بما أن هذا الخط يُمثل تحكم لروسيا فى سو ق الغاز الأوربية قامت دول أوروبا بدعم من الولايات المتحدة بمحاولة الحد من هذا الحضور القوى لروسيا على الساحة الأوربية و التحكم الذى لا يُمكن تجاهله.

و جائت المحاولة الأولى للخروج من هذه القبضة عن طريق أنشاء خط غاز نابوكو ليكون بديلا للخط الروسى, بحيث يخرج الخط من حقول باكو فى تركمنستان إلى أذربيجان ثم تركيا إلى بلغاريا إلى المجر و القارة بأكملها دون المرمر بروسيا.

و لكن روسيا لم تكن لتقف مكتوفة الأيدى أمام هذا التهديد فقامت على الفور بعقد صفقات مع دول الإمداد الرئيسية لهذا الخط ك تركمستان وأوزبكستان وأذربيجان حيث قضت المفاوضات بعقد صفقات طويلة الأجل تقضى بشراء روسيا للغاز المُنتج فى هذه الدول, وبذلك قضت على مشروع خط نابوكو, وليس ذلك فحسب بل تسعى روسيا حاليا لمشروع خط غاز السيل الجنوبى الذى يمر تحت البحر الأسود وصولا إلى بلغاريا ثم إلى كامل القارة الأوربية.

و لكن الولايات المتحدة و من ورائها الدول الأوربية لم تقف مكتوفة الأيدى أيضا فسعت لأيجاد بديل لخط نابوكو فتوجهت إلى حلفائها التقليديين فى الخليج ولبت قطر والسعودية النداء الأمريكى فتم الأتفاق على مد خط غاز من قطر مرورا بالسعودية ثم الأردن ثم سوريا ثم تركيا ثم إلى الأتحاد الأوروبى

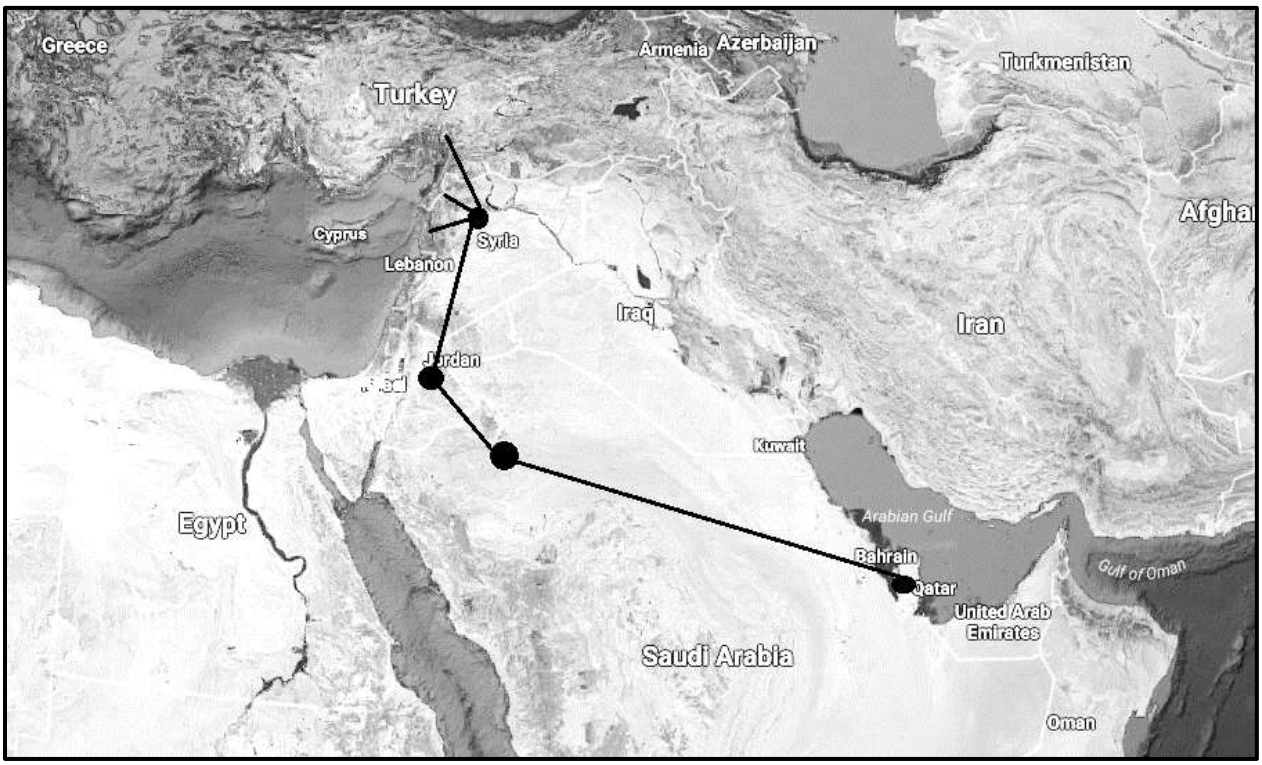

و فى عام 2009 عُرض على سوريا تعاونا لمد خط أنابيب غاز عبر أراضيها بهدف نقل الغاز إلى أوروبا حيث تعد هذه الطريقة تكلفتها أقل من غيرها, ولكن سوريا رفضت هذا التعاون وفائا بتحالفها مع روسيا, و فى عام 2011 أندلعت الأحداث فى سوريا وكان المطلب الأساسى رحيل نظام الأسد ولكن بدعم روسيا و إيران و بعض الدول العربية كـ مصر لم يسقط النظام وبقى صامدا, وفى منتصف عام 2013 قدمت السعودية عرضا لموسكو يتضمن تعهدا بعدم منافسة الغاز الخليجى للغاز الروسى فى أوروبا مقابل التخلى عن نظام الأسد وبالطبع رفضت روسيا, فما كان أمام الولايات المتحدة ومن خلفها دول أوروبا ودول الخليج إلا العمل على تسليح المُعارضه بل ومساندة داعش ضد الجيش النظامى للدولة السورية من أجل الإطاحة بالنظام الرافض لهذا المشروع.

من خلال البحث بين صفحات التاريخ وجدت أن هناك قاعدة ثابتة على مر العصور لم تتغير بتغير الأماكن أو الأزمنة وهى " أن الدولة التى لا تسعى لفرض هيمنتها على الأخرين فسيأتى من يسعى لفرض هيمنة دولته على حساب هذه الدولة" أو بمعنى أخر إما أن تكون الدولة فى حالة إمتداد أو إنكماش, لذا

يجب على الحاكم أن يُفكر دائما فى أتساع هيمنة الدولة فى جميع النواحى الإقتصادية والسياسية وحتى أتساع مساحة رقعة الأراضى التى تقع تحت حكمه, وليس كل مفهوم للهيمنة يعنى أن تكون الدول الأخرى مجرد تابع لدولتك فهذا شيء نسبى يعتمد على مدى الأهمية الإستراتيجية للدول الأخرى بالنسبة لدولتك ,فبالنسبة لأُمتنا يجب التركيز على مفهوم "الوحدة" بين دول هذه الأمة وجمعها تحت قيادة واحدة مع التأكيد على الصيغة بأنها أتحاد وليس أندماج, ذلك بأن الثانية توحى بألغاء الكيانات القُطرية وهى حالة لا تبدو شروطها مُمكنة فى الأفق فى البداية. أما الإتحاد فيقوم عن تراضى الدُول القائمة على مؤسسات إتحادية مُشتركة مع عدم إغفال فكرة الدولة قاعدة وأساس هذا الأتحاد "مصر", وفى هذا الأطار قام مركز دراسات الوحدة العربية عام 1988 بتبنى مشروع أكثر من رائع بعنوان "أستشراق مستقبل الوطن العربى"و يقع المشروع فى فصول ثمانية يتحدث أولها عن ضرورة النهضة وأخرها عن اليات تحقيق المشروع, و بين هذين الفصلين تتحدث الفصول عن أهداف المشروع كما يلى:

ففى ضرورة النهضة يُشير المشروع إلى أن الإنتكاسات التى أصابت المحاولات السابقة للنهضة لم تكن مسئولية الخارج المُعادى وحده, ولكن عوامل الضعف الداخلى شريكة فى تفسير هذه الإنتكاسات. وفى رسم ملامح النهضة جاء التأكيد على أن المشروع النهضوى الذى نُريده يُمثل منظومة مترابطة من الأهداف, بمعنى أحترام المشروع ككل, فلا أولوية لهدف على الأخر, ولا تضحية بهدف لحساب أخر. وعن التجدد الحضارى برزت المُعادلة المتوازنة بين التمسك بالجذور والإنفتاح على العالم, فثمة حاجة إلى التواصل مع التراث و إنفتاح متوازن على الحداثة. وتم صياغة أستراتيجية عمل شاملة لهذا التحالف تقوم على عدة أهداف (قد أضفت إليها الهدف الأول حتى تكتمل من وجهة نظرى) وهى:

1- التحرر الأقتصادى عن طريق العملة الموحدة والغاء الجمارك بين الدول الأعضاء والتعاون فى أنشاء المشروعات الصناعية الأنتاجية فى كافة المجالات المدنية والعسكرية لتحقيق الأكتفاء الذاتى.

2- تحرير الأراضى العربية بأستخدام جميع الوسائل المتاحة, وفى مقدمتها المقاومة بكل أشكالها لاسيما العسكرية والشعبية منها والنظامية ومواجهة المشروع الصهيونى بالأراضى العربية.

3- تصفية القواعد العسكرية الأجنبية التى تُمثل قيدا وتهديدا لأمن وأستقلال الأُمه.

4- مقاومة الهيمنة الأجنبية بكافة أشكالها, وهو ما يتطلب إصلاح الداخل العربى والأنخراط فى علاقات من التعاون والتنسيق بين جميع دول التحالف.

5- بناء قدرة أستراتيجية ذاتية لتحصين هذا الإستقلال.

كذلك فإن الحاجة ماسة إلى إستراتيجية للأمن الوطنى والقومى لتصحيح وضعية الإستباحة لهذا الأمن. وثمة ذراعين لهذه الأستراتيجية هما:

1- أستراتيجية الردع و تتطلب هذه الأستراتيجية بناء منظومة دفاعية عصرية, صناعة عسكرية متقدمة و كذلك حيازة قوة ردع إستراتيجية.

2- إستراتيجية مواجهة التهديدات غير العسكرية و تعنى أن يتتضمن مفهوم الأمن العربى بالأضافة للبُعد العسكرى والسياسى, أبعاد أخرى تشمل الأمن الغذائى والمائى والبيئى والإجتماعى.

وبعلم أعدائنا بمدى خطورة هذا التحالف عليهم فأنهم سعوا بكل ما أوتوا من قوة لبث روح الفرقة و التشتت بين جنبات هذه الأمة, فالوحدة كتعبير تعنى تجمع التطلعات والأهداف نحو محور واحد, وتشتمل بالنسبة للتكوين الإجتماعى على نوعين (الوحدة المعنوية والوحدة الجغرافية) ففى النوع الأول تكمن الوحدة فى المشاعر المشتركة أنطلاقا من الجامع الروحى واللغوى, و فى النوع الثانى الوحدة تمتد إلى الجامع الجغرافى القائم بجذوره على وحدة التطلعات والأهداف حيث تُشكل الوحدة المعنوية القاعدة المتينة للوحدة الجغرافية, لذا يجب على الحاكم السعى إلى تحقيق الوحدة بين دول الأُمة من خلال كافة الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك من خلال خلق هدف قومى واحد مشترك نلتف حوله جميعا, وحتى لو تطلب الأمر إخضاع بعض دول الأُمة عن طريق التدخلات العسكرية لا يجب التردد فى هذا, لأن الأمر سيكون بمثابة نكون أو لا نكون, فلا يجب السماح لدولة ما تنتمى لهذه الأمة بأن تكون شوكة فى ظهورنا.

"أُمه واحدة ذات هدف واحد",أن القضية الفلسطينية هى النقطة المحورية فى طريق الوحدة وهو الهدف الذى يجب أن نلتف حوله والذى يجب أن يكون من أولويات كل فرد عربى يعيش فى هذه المنطقة, فوجود الكيان الصهيونى فى هذه المنطقة بهذا الشكل وسط 22 دوله عربية هو إهانة وعار على كل عربى, فمنذ عام 1948 أُصبنا بسهم مسموم وورم سرطانى يتوجب علينا أستأصاله, وأستأصاله لن يتم عن طريق ما يُعرف بمحادثات السلام التى تُمثل بالنسبة لنا خزى بعد خزى وتمثل لهم خطوات إلى الأمام, ويخبرنا التاريخ أن المسجد الأقصى كان دائما يُعبر عن مدى قوة وضعف الأمة , ففى أوقات قوتنا وعزنا يكون المسجد الأقصى فى حوزتنا وفى أوقات الضعف والهوان يكون فى حوزة أعدائنا كما هو الحال الأن. أن عودة المؤشر مرة أخرى لوضعه الطبيعى لن يتم إلا من خلال القوة أى الحرب .. و لا بديل عن هذا الطريق , لا يوجد شىء أسمه حل الدولتين ! بل هى دولة واحدة من النهر إلى البحر تُسمى فلسطين , و يجب على الحاكم لاحقا أن يتم الحاقها إداريا بالدولة المصرية. أن مُسلسل الصراعات بيننا و بينهم لن ينتهى أبدا إلى أن يتم الأمر بالتحرير, فحرب 1948 و حرب 67 و حرب الأستنزاف و حرب أكتوبر و الحرب مع حزب الله فى لبنان, لهو خير دليل على أننا أمه لم و لن تموت لأن العداء لهذا الكيان هو إيمان راسخ فى عقل و قلب شعوب الأمه و مهما كان إتجاه و شكل العلاقات الرسمية الحكومية تجاه هذا الكيان فأن هذا لا يؤثر على الإيمان الداخلى الراسخ داخل وجدان الشعوب, وهذه هى الطاقة الكامنة التى وبالتأكيد سوف تخرج يوما ما لتحقق الهدف الذى لابد له أن يتحقق, و يجب أن يكون هذا الهدف من أولويات الحاكم وهذه هى النقطة المحورية التى ستجعل منه حاكما يكتب صفحات التاريخ بيده. أعلم أن البعض سيقول أن هذا الكيان تدعمه الدول العظمى بالمال والسلاح ومن الصعب تحدى هذه القوى و التغلب عليها , ولكن أن أتحدنا ووضعنا أساسات القوة فى المجالات التعليمية و الإقتصادية و العسكرية والسياسية كما أشرنا فسنكون نحن أيضا قوة عظمى وسيتحتم عليهم حينها أن يُفكروا كثيرا قبل أى مواجهة معنا .. إذا فالأمر يحتاج فقط إلى قرار.

و من أشد المواجهات التى تحدث الأن بيننا وبينهم هى المواجهات النفسية فأنتشرت ألاف الفيديوهات والكتب التى تتحدث عن مواضيع لا توصف بأكثر من أنها ساذجة تدعوا إلى اليأس, حيث لا أمل فى أى شيء.. وأن هناك أشخاص بمثابة "آلهة" يحكمون هذا العالم.. إنهم يديرون كل شيء.. قادرون على كل شيء.. يخططون لكل شيء.. لا يأخذهم خطأ ولا خوف.. أما نحن المصريين والعرب والمسلمين فلا شيء.. كأننا خِرَاف فى حظيرة ! .. إننى حتى اللحظة لا أفهم لماذا أحتفى العقل العربى بهذا الهراء.. كيف لهذا العبث أن ينطلى على بعض مثقفينا فيجدوا فيه عملاً مسؤولاً وسياسة جادة ؟!.. ما هذه الهالة التى أحاطت بهذه المواضيع! لو أن طفلا يتمتع بقدر من العقل قرأ هذه المهاترات لتبول عليها ثم مضى فى طريقه.. واثقاً من نفسه ودينه ووطنه.. كيف انهزمنا حين آمنا بحتمية الهزيمة؟ ..كم هو مؤلم أن تشهد هزيمة بعد حرب.. لكن.. كم هى جريمة حين تُمنى بهزيمة بلا حرب!

و للذين يرددون كلمات مثل الحل الدبلوماسى للقضية و السعى إلى السلام و ما إلى ذلك!, حسنا فالنستعرض تاريخ المحادثات والمحاولات لتحقيق هذا الوهم المُسمى بالسلام:

(فأولى) هذه المحاولات كان قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 الذى دعا إلى الإنسحاب من الأراضى التى تم أحتلالها عام 67 , وبالطبع لم تلتزم أسرائيل بالقرار وفشلت.

(الثانية) كان إتفاقات كامب ديفيد 1979 فغير المعاهدة بين مصر وإسرائيل كان هناك الإتفاق الأول الذى يُسمى "إطار السلام في الشرق الأوسط". وقد وضع أُسس السلام بتوسيع القرار رقم 242 وحدد ما كان يأمل أن يكون سبيلا لحل "المشكلة الفلسطينية"، ونص على ضرورة إبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ودعا إلى إبرام معاهدات أخرى بين إسرائيل وجيرانها, وكانت نقطة الضعف في الاتفاق الأول هي الجزء المتعلق بالفلسطينيين حيث هدفت الخطة إلى إنشاء "سلطة حكم ذاتي" في الضفة الغربية وقطاع غزة على أن تتبع لاحقا "بمحادثات الوضع النهائي" لكن الفلسطينيين لم يكونوا طرفا في الاتفاق, و فشلت فى إيجاد حل للوضع هناك.

(الثالثة) مؤتمر مدريد 1991 كان هذا المؤتمر الذي رعته الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، يهدف إلى إستلهام المعاهدة بين مصر وإسرائيل من خلال تشجيع البلدان العربية الأخرى على توقيع إتفاقيات سلام مع إسرائيل تم تشجيع كل من الأردن ولبنان وسوريا، إضافة إلى إسرائيل ومصر. شارك الفلسيطينيون أيضا في هذا المؤتمر من خلال وفد مشترك مع الأردن وليس بوجود ياسر عرفات أو قادة آخرين في منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت إسرائيل ترفض مشاركتها في المؤتمر, و أدى المؤتمر في نهاية المطاف إلى إبرام معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في عام 1994, أما بالنسبة للمسار الفلسطينى لم يكن هناك حلول جذرية على الطاولة.

(الرابعة) إتفاقية أوسلو 1993 حيث نص الأتفاق على إنسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة الغربية وغزة وإنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة لمرحلة أنتقالية تستغرق خمس سنوات على أن تُتوج بتسوية دائمة بناء على القرار رقم 242, وتحدث الأتفاق عن وضع حد لعقود من المواجهة والنزاع وعلى أعتراف كل جانب بالحقوق الشرعية والسياسية المتبادلة للجانب الآخر, لكن بالرغم من أن النص

على إقامة دولة فلسطينية لم يرد في نص الاتفاق بوضوح، فإن المعنى الضمني يعني إنشاء دولة فلسطينية في المستقبل إلى جانب إسرائيل. وكان الخطيء الفادح من ياسر عرفات الذي ذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن! .. في حين قال إسحاق رابين "قررت حكومة إسرائيل الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني.

(الخامسة) إتفاقية طابا 1995 وهى أتفاقية مرحلية أبرمتها منظمة التحرير وأسرائيل بشأن إدارة الحكم فى الضفة الغربية و قطاع غزة, جرت مباحثتها فى طابا ووقعت رسميا فى واشنطن. ورغم أن طرفى هذه الإتفاقية هم منظمة التحرير وأسرائيل, إلا أن الدول التى وقعت على هذه الأتفاقية هى (أمريكا وروسيا ومصر والأتحاد الأوروبى والنرويج) ولم يوقع عليها الطرفان التى تشملهما الأتفاقية !!

(السادسة) إتفاقية واى ريفر 1998 و التى نصت على إعادة إنتشار إسرائيلى فى بعض المناطق الفلسطينية وعلى قيام السلطة بترتيبات أمنية من بينها إخراج المنظمات الإرهابية عن القانون، وتشكيل لجنتين الأولى ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني، والأخرى ثلاثية فيها الولايات المتحدة إضافة إلى الطرفين السابقين لمنع التحريض المحتمل على الإرهاب وتضم ثلاثة خبراء من كل طرف إعلامي وقانوني وتربوي. كما نص على تشكيل لجنة أخرى ثلاثية أيضا بهدف مراجعة وتنسيق الأمن ومحاربة الإرهاب.

(السابعة) إتفاقية شرم الشيخ 1999 و التى كانت بمثابة توضيح لبعض النقاط الواردة فى واى ريفير وتنفيذ لها، خاصة فيما يخص إعادة الانتشار، وإطلاق سراح المعتقلين وميناء غزة و الترتيبات الأمنية.

(الثامنة) إتفاقية كامب ديفيد 2000 حيث جرت المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل لكنها لم تنته إلى إتفاق مُعين بالرغم من إنها تناولت قضايا تفصيلية أكثر من قبل حيث عرضت إسرائيل الانسحاب من قطاع غزة والتنازل عن أجزاء واسعة من الضفة الغربية، إضافة إلى منح أراض إضافية من صحراء النقب إلى الفلسطينيين على أن تحتفظ بالمستوطنات الرئيسية ومعظم أجزاء القدس الشرقية. كما أقترحت إسرائيل إشراف الفلسطينيين على الأماكن المقدسة في القدس القديمة والمساهمة في صندوق خاص باللاجئين الفلسطينين, ولكن تمسك الفلسطينيون بالأعتراف "بحق العودة" بالنسبة إلى اللاجئين, وهو ما رفضته إسرائيل, مما أدى لفشل المفاوضات وأستئناف الإنتفاضة.

(التاسعة) مفاوضات طابا 2001 و التى كانت تختص بمسالة تبادل الأراضي. وقال مراقبو الإتحاد الأوروبي إن إسرائيل أصبحت مستعدة لقبول أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية. و بالطبع لم يتغير شيئا على الأرض.

(العاشرة) خارطة الطريق 2003 هي خطة سلام أعدتها اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ولا تضع الخطة تفاصيل بشأن تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني لكنها تقترح الطرق الكفيلة بحل المشكلة وكيفية مقاربتها. وأشارت أمريكا فى بيانها جدولا زمنيا متدرجا على ثلاث مراحل يقوم على إقامة الأمن قبل التوصل إلى تسوية نهائية. ويتم تطبيق هذه المراحل كالأتى:

- المرحلة الأولى: يصدر الجانبان بيانات تدعم الحل القائم على دولتين. وفي المقابل، ينهي الفلسطينيون العنف ويتصدون "لكل أولئك المنخرطين في الإرهاب"، ويتولون إعداد دستور، وتنظيم أنتخابات على أن يوقف الإسرائيليون النشاطات الاستيطانية ويمارسوا ضبط النفس خلال تنفيذ العمليات العسكرية.

- المرحلة الثانية: إنشاء الدولة الفلسطينية "ذات الحدود المؤقتة" في مؤتمر دولي.

- المرحلة الثالثة: مباحثات بشأن الاتفاقيات النهائية.

دعا الجدول الزمني الخاص بها إلى ضرورة التوصل إلى أتفاقات نهائية في عام 2005 ..وكالعادة أيضا وبالطبع لم يُطبق شيء على الأرض.

(الحادية عشر) أتفاق جنيف 2003 والذى تم فيه تسوية بعض النقاط بين الفلسطينين وإسرائيل حيث تنازل الفلسطينيين عن "حق العودة" في مقابل الحصول على معظم أجزاء الضفة الغربية. وتتنازلت إسرائيل عن بعض المستوطنات الرئيسية مثل أرييل لكنها تحتفظ بأخرى بالقرب من منطقة الحدود على أن يقترن ذلك بتبادل الأراضي بحيث تمنح إسرائيل الفلسطينيين أراضي في داخل إسرائيل في مقابل إحتفاظها بأخرى في الضفة الغربية. وكذلك نص الأتفاق على منح الفلسطينيين حق إقامة عاصمة دولتهم المرتقبة في القدس الشرقية على أن يحتفظ الإسرائيليون بالسيادة على الحائط الغربي من المدينة القديمة.

(الثانية عشر) مؤتمر أنابوليس 2007 الذى تم فيه أصدار بيان مشترك بين الفلسطينيين و إسرائيل دعا إلى الإنخراط في المفاوضات يكون هدفها التوصل إلى أتفاق سلام كامل بحلول نهاية 2008. وأتفق الطرفان على أن تطبيق بنود السلام ينبغي أن تسبقه إجراءات بناء الثقة المنصوص عليها في خارطة الطريق. وجرت إجتماعات منتظمة بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل والتي قيل إنها حققت تقدما بخصوص قضايا الحدود. لكنها فشلت عندما بدأ الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في أواخر 2008.

ثم توالت المباحثات فى الأعوام التالية إلى الأن وبالطبع لم يتغير شيء على أرض الواقع حيث أن أقصى ما يمكن أن تقدمه إسرائيل و أمريكا يقل عن الحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به الشعوب العربية.

ومع كل ما أستعرضناه من المحاولات السابقة لحل القضية سياسيا ورغم التنازلات المُخزية التى قدمتها السلطة الفلسطينية والدول العربية فى هذا المسعى إلا أنها كلها بائت بالفشل. و فى العام 2017 أعترفت أمريكا بالقدس عاصمة لأسرائيل, و المثير للسخرية أنه مازال هناك بعضا ممن هم مقتنعون بحل القضية بالطرق السلمية !! أى عقول هذه .. و أى خزى و تخاذل هذا ؟!

أن القضاء على هذا الكيان لهو ضرورة أمن قومى حتمية حيث أن هذا الكيان يعتمد مبدأ "الحرب الوقائية" فى صراعه معنا حيث أنه يبادر إلى شن الحرب أو الإجتياح العسكرى لمنع تنامى القوات الذاتية العربية سواء كانت قوات نظامية أو أهلية أو فصائل مقاومة .. يجب أن نفيق من هذا الذى نحن فيه .. يجب أن تكون المقاومة مستمرة ببقاء الإحتلال وأن نمسح من عقولنا مهاترات حل الدولتين والمفاوضات وهذه السخافات. و أن نؤمن بأن ما أُخذ بالقوة لن يُسترد إلا بالقوة.

و فيما يخص السياسة المصرية تجاه القضايا العربية الملتهبة والتى تتعلق بشكل أساسى بالكيان الصهيونى, فللأسف يمكن القول أن من بعد فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأن أن البوصلة قد ضاعت أو تعطلت. مما أدى إلى قلة فعالية الدور المصرى فى علاج أهم القضايا العربية فى فلسطين والعراق ولبنان وسوريا .. وللتحرر من هذا التراجع الذى تقوقعنا فيه من بعد إتفاقية كامب ديفيد يجب أن تكون هناك دفعة قوية إلى الأمام تتمثل فى هدف قومى أقليمى لبلادنا نسعى من خلاله لأسترجاع الدور الريادى الإستراتيجى مرة أخرى. ففى مقال ولا أروع للكاتب أحمد المسلمانى بعنوان "مصر الكبرى من النيل للفرات" يوضح كيفية تحقيق هذه الدفعة القوية بالأتى "أنه لا سبيل إلى المستقبل بتلك النخبة القاحلة.. ولا تلك النفوس المهترئة. ثمة هزة حضارية لا بديل عنها, وظنى أن أولى خطوات الإصلاح الحضارى فى بلادنا هى خلق "الأنا" عند المصريين. لقد تواضع المصريون أكثر مما ينبغى وتواضعت أحلامهم أكثر مما يحتمل.

كان المصريون ينظرون إلى "الآخر" من أعلى .. وكانوا يُحسنون معاملة ضيوف بلادهم كرماً وخلقاً، لكن المقامات قد تبدلت, أصبح المصريون ينظرون إلى كل العالم من أسفل وأصبحوا يُحسنون معاملة ضيوف بلادهم خوفاً وطمعاً. أختفى المصريون القابضون على حضارتهم، وتصدر الرعاع الذين صاروا كالبغايا أمام كل أجنبى يملك ويدير. تصدر الرعاع الذين جعلوا من كل ما هو مصرى أدنى وكل ما هو غير مصرى أعلى!

حان الوقت لكى نقول لكل هؤلاء الرعاع: حتى هنا كفى, حان الوقت لكى نحرر بلادنا من حملة الحقائب.. من أولئك الذين يبيعون مكانتنا أمام كل قادم باسم الفقر والإحتياج .. لننظر قليلاً حولنا.. كيف يرى الإيرانيون أنفسهم .. وكيف يرى الأتراك أنفسهم .. لننظر إلى أوسع .. كيف يرى اليابانيون أنفسهم .. وكيف يرى الألمان أنفسهم. لا خطوة لنا إلى الأمام دون الترميم النفسى لمصر.. أن يصاب المصريون بالغرور والإستعلاء.. أن يشعروا أنهم أعلى وأسمى من الآخرين, إننا نحتاج إلى تأسيس نظرية نصف عنصرية تقوم على رقّ الدم المصرى وعظمة السلالة المصرية ومجد الدولة المصرية.. إن مصر الآن مثل ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى.. أكبر ما تحتاج إليه هو (الأنا).

ويقول السفهاء من الناس إن مصر تحتاج إلى معجزة، ولأن عصر المعجزات قد أنتهى، فلا أمل إذا.. وما على مصر إلا أن تمضى أيامها الأخيرة فى صبر حتى يوم القيامة! .. يقولون إن العطب فى مصر لم يعد فى الدولة ولا أجهزتها بل صار فى الإنسان، ولأن الإنسان المصرى بات خاملاً جاهلاً كاذباً خادعاً.. فإن أى إنجاز فى سقف الدولة يعنى لا شىء.. لأن المصريين هم الأزمة .. ذهب أعداء "المصرية" من نقد السلطة إلى نقد الشعب، ومن إدانة الحكم إلى إهانة المحكومين، ومن نقد أشخاص مصريين إلى نقد الشخصية المصرية .. فمثلما يروج اليهود لمقولة "معاداة السامية" ربما أذهب بدورى لطرح مقولة "معاداة المصرية" .. ثمة من يكرهون "المصرية" فى ذاتها حضارة وتاريخاً.. بشراً وحجراً.. رسماً واسما.

إن بداية الطريق القصير إلى تأسيس مصر الكبرى هو إعادة بناء "الأنا" عند المصريين.. وإن الهدف ليس تحقير الآخرين، ولا الحط من شأن محيطنا العربى الإسلامى لصالح الوطنية المصرية.. بل الهدف هو تعظيم الأنا المصرية كنقطة استئناف لقيادة الحضارة العربية الإسلامية.

إن ضعاف الثقة لا يقودون حتى أنفسهم.. ضعاف الثقة يرفعون الرايات البيضاء فى قلوبهم قبل أن يرفعوها على بلدانهم.. إنهم يعيشون دوماً حالة واحدة: هزيمة بلا حرب! .. إن أهم ما يميز شعبنا وبلادنا أننا نستطيع الإنتقال من حالٍ إلى حال فى لمح البصر. إننا أكثر الشعوب لياقة على مر التاريخ. لا نحتاج إلى فترة إحماء طويلة قبل المباراة .. فقط نحتاج إلى صفارة البداية, فعلها محمد على فى لمح البصر، وفعلها إسماعيل فى لمح البصر، وفعلها مصطفى كامل فى لمح البصر، وفعلها سعد زغلول فى لمح البصر، وفعلها جمال عبدالناصر فى لمح البصر.. فى أقل من مائتى عام أنطلقت مصر من الصفر عدة مرات.. الآن نستطيع, والرسالة الكبرى التى تحتاجها مصر الآن هى رسالة الأمل .. أن يعلم مواطنونا أن مصر لاتزال قادرة.. وأن الحضارة لاتزال ممكنة.

* * *

بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا فالوضع ليس أفضل حالا من سياستنا مع الدول العربية, فغياب الرؤية الشاملة لما يجب أن تكون عليه السياسات الحكومية أسهم فى تراجع الدور الريادى الذى كان حاضرا وبقوة فى الخمسينيات والستينيات. وأصبحنا ندرك الثمن الفادح الذى ندفعه نتيجة غياب مثل هذه الرؤية مع الدول الأفريقية. أن سياسة تقسيم دول العالم إلى دول مفيدة ودول غير مفيدة هى رؤية قاصرة جدا, لأن الدول المفيدة لا تُقدم الدعم الكافى الذى نحتاجة, والدول الغير مفيدة تنتقم منا سياسيا بوسائلها, وهو ما تمثل فى إنصراف الدول الأفريقية عن مساندة الموقف المصرى فى القضايا الحيوية بالنسبة لنا. لذا يجب على الحاكم أن يؤسس لسياسة إحتوائية مع دول القارة الأفريقية .. والسياسة الإحتوائية لها عدة طرق ولكن الطريق الأمثل مع هذه الدول هو أسلوب الإحتواء الإقتصادى .. فلا يخفى علينا ما تُعانيه هذه الدول من فقر ونقص فى الخدمات. وهذا ما يجب أن نستثمره سياسيا لصالحنا عن طريق المساعدات. أن إغراق دولة ما بالمساعدات والديون يجعل السيطرة على قرارها السياسى أمرا محتوما "كما هو الحال فى مشروع مارشال" الذى سبقنا و أشرنا إليه. وإن لم نفعل هذا فسيأتى غيرنا ويفعلون, ولأن السياسة كالطبيعة لا تعرف ولا تعترف بالفراغ، فقد سارعت إسرائيل إلى ملئه. فقد استطاع الإسرائيليون أختراق حتى المجتمعات الإسلامية ـ الأفريقية التى كانت تنظر إلى إسرائيل نظرة رفض وأستعداء. ومن مؤشرات ذلك أن إسرائيل حصلت على موافقة حكومة السنغال، وكذلك على موافقة بلدية مدينة توبا لإقامة شبكة لتوزيع مياه الشرب ولمعالجة مياه الصرف الصحى. وكذلك نيجيريا، أكبر دولة من حيث عدد السكان فى أفريقيا وبأكثرية إسلامية، تستورد من إسرائيل معظم حاجتها من الأسلحة. وتتمثل أهم معالم التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا فى القلق الأفريقى من العمليات التى تقوم بها حركات التطرف، وفى لجوء العديد من الدول الأفريقية إلى جهاز المخابرات الإسرائيلى (الموساد) للحصول على المعلومات التى تساعدها على مواجهة هذه العمليات. ومن هذه الدول إثيوبيا وكينيا وأوغندا وحتى نيجيريا. ولم تعرف هذه الدول منذ زمن طويل زائرا عربيا على مستوى رفيع لبحث مشاكلهم وسُبل حلها, ولكنها تعرفت على زائر إسلامى أخر هو الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد.. فعندما زار السنغال طرح عرضا إيرانيا لمدينة توبا بدلا من العرض الإسرائيلى. وكان طبيعيا أن ترحب المدينة والدولة السنغالية بالعرض. وقد أقامت إيران فى السنغال مصنعا لإنتاج السيارات، وهى بصدد إقامة مصنع آخر لإنتاج الآليات الزراعية وحتى بناء مصفاة

للنفط , وشملت جولة أحمدى نجاد كذلك غامبيا ونيجيريا. ومن المعروف ان إيران أقامت فى السودان مصنعا لإنتاج الأسلحة والذخيرة لتعزز معاهدة التعاون العسكرى بين الدولتين. وعندما زار الرئيس نجاد كينيا حرص على زيارة مدينة مومبسا ذات الأكثرية الإسلامية. وقد اتفق مع الرئيس الكينى على فتح خط جوى بين البلدين.. وعلى تصدير 4 ملايين طن سنويا من النفط الإيرانى بأسعار تشجيعية مخفّضة إلى كينيا. وحصلت أوغندا على وعد إيرانى جديد ببناء مصفاة للنفط.

إن الغياب العربى فى القارة فتح الأبواب أمام الهجمة الإسرائيلية، وأطلق شرارة التنافس الإيرانى ـ الإسرائيلى لملىء الفراغ !

الفصل الخامس

القوات المُسلحة

" الحق الذى لا يستند إلى قوه تحميه باطل فى شرع السياسة " هى من أفضل المقولات التى قرأتها فى حياتى , فالجيش هو الدرع و السيف الذى يحمى الدوله و يمد نفوذها .. و قد أشرنا سابقا أن القاعدة الحاكمة فى السياسات الدولية هى "أن العالم لا يحترم إلا الأقوياء", لذا كان لزاما على الحاكم أن تكون إستراتيجية بناء جيش قوى متطور من أول المهام التى يعمل عليها حتى فى وقت السلم يجب يحتل التفكير فى الشؤون العسكرية جزىء كبير من المشهد لعدم التعرض لأى أحداث غير متوقعة, وسوف نتناول أهم الجوانب العسكرية فى الدولة القوية ذات النفوذ الأقليمى:

العقيدة العسكرية للجيش:

هى مُجمل الأفكار والمعلومات العسكرية التي يلتزم بها الجيش كإطار مُنظم للعمل خلال حقبة زمنية محددة نظرًا لطبيعة الصراع الدائر في ذلك الوقت ومدى أستعداد القوات العسكرية له والطرق المُتبعه من أجل إتمام المهمات, و بالطبع تتضمن تعريفا للعدو الذى لن يتغير فى عقيدتنا و هى "إسرائيل".. و الذى حاول الغرب الضغط لتغيرها كما أظهرت وثيقة من وثائق ويكيليكس بعنوان "القاهرة 000549" بتاريخ مارس 2009 أن الولايات المتحدة سعت إلى إقناع الجيش المصرى بتغير العقيدة العسكرية له ، إلا أن الوثيقة أظهرت أن القيادة المصرية قاومت جهودنا, وهى راضية عن المضى فيما تقوم به منذ سنوات وهو التدرب على نزاع تتواجه فيه قوتان بمزيد من القوات البرية والمدرعات تحسبا لنزاع محتمل مع إسرائيل فى المستقبل, ورأت واشنطن أن المسئول عن ذلك هو وزير الدفاع محمد حسين طنطاوى الذى وصفته الوثيقة بأنه العقبة الأساسية أمام تحويل مهمة الجيش.

ويجب أن يتم أدخال المفهوم التالى فى عقل ووجدان الوحدات العاملة بالقوات وهو " أنه عندما نحارب من أجل كياننا لا يمكن أن يكون هناك مكان للإعتبارات الأنسانية الأخلاقية لأن الواقع لا يعترف بهذه الإعتبارات, حيث أن الحرب أساسا هى عمل لا أخلاقى فكيف يكون هناك أخلاقيات لعمل لا أخلاقى!!, إن أساليب القتال العنيفة هى أكثر الأساليب أنسانية لأنها تُعجل فى و ضع حد للحرب, فالنضال من أجل الكيان ينفى كل إعتبار جمالى, لأنه ليس هناك أقبح من ظلم الهزيمة والضعف".

التصنيع العسكرى:

من أهم النقاط المحورية إن لم تكن الأهم فى منظومة الدولة القوية صاحبة السيادة والنفوذ, فإن قلنا أن الدولة كجسم الأنسان فسيكون التعليم هو العقل والإقتصاد هو القلب والتصنيع العسكرى سيكون هو الساق التى تدفع هذا الجسم للمُضى قدما إلى الأمام دون تردد أو خوف, لأنه حتى مع الأستيراد المكثف للأسلحة ولو توافر التمويل الازم لذلك فالدولة لازالت لا تساوى شيئا فى موازين القوى العالمية .. حيث أن مقياس موازين القوى العالمية يتم قياسه بالقدرة على تصنيع وإنتاج السلاح و ليس بقدر ما تملكه من

معدات حربية .. لأنه ببساطة تكون الدولة مُعرضه للضغط فى أى وقت من الأخرين بقطع الإمدادات من قطع الغيار, ووقتها لن تكون المُعدات الحربية ليس أكثر من قطع حديد على الأرض, لذا وجب على الحاكم أن يضع هذا الأمر بجانب التعليم ضمن أهم الأولويات ويسعى لأن تمتلك الدولة قاعدة صناعية عسكرية متطورة, بحيث لا يقتصر التصنيع على الهياكل الخارجية فقط. بل تشمل المُحركات والتكنولوجيا المُشغلة لها عن طريق إعداد فريق من العلماء و المهندسين المختصين فى هذه المجالات وأرسالهم للخارج للتعلم و كسب الخبرات لحين التعلم و الإعتماد على أنفسنا بعد ذلك, مع العمل على أن يتم إرسال العلماء و المختصين لدول مختلفة شرقية وغربية لتعلم نفس الشىء لأكتساب أكبر قد ممكن من الخبرات .. فمثلا صناعة المحركات يتم أرسال فريق إلى أمريكا و أخر إلى اليابان وأخر إلى المانيا وهكذا, مع الحرص على توفير الحماية القصوى لهم و ألا نسمح بأن يتكرر ما حدث مع العلماء الألمان الذين أستقدمهم الرئيس عبد الناصر لتطوير الترسانة الصاروخية لمصر فى الستينات حيث كان الموساد الأسرائيلى يستهدفهم عن طريق "المظاريف المفخخة".

وفى مرحلة بداية البناء يجب أستخدام أسلوب "سرقة التكنولوجيا العسكرية" و هنا يأتى الدور الأهم لأجهزة الإستخبارات حيث يجب السعى للحصول على المعلومات من الدول الأخرى بكل الطرق الممكنة (نشر الجواسيس وشراء الذمم و تجنيد العملاء وغيرها) , بالطبع الأمثلة التاريخية عديدة جدا و لكن سنقططف منها تجربة تصنيع روسيا للقنبلة الذرية, ففى نهايات الحرب العالمية الثانية صدمت أمريكا العالم كله بالتوصل لصناعة القنبلة الذرية بل وتجربتها فى هيروشيما و ناجزاكى 1945 وإعلان نفسها بذلك القوة الأوحد فى العالم, وعلى الفور صدرت الأوامر من القيادة السوفيتية حينئذ بضرورة إمتلاك هذا السلاح بأى طريقة و فى أسرع وقت. وبالفعل إستطاعت الإستخبارات الروسية إرسال الجاسوس غيورغى كوفال الذى عمل تحت أسم مُستعار "دلمار" إلى الولايات المتحدة و بفضل إعداده الجيد تمكن من الحصول على عمل فى مركز للدراسات النووية الأمريكية, وتمكن هذا العميل من التسلل و الدخول للمنشأت السرية و قام بأرسال المعلومات التى لا تُقدر بثمن عن الأسرار الأمريكية, و فى عام 1949 قام الإتحاد السوفيتى بأجراء أول أختبارات للقنبلة الذرية أى بعد 4 سنوات فقط, و جاء هذا الأختبار بمثابة الصدمة للأمريكين لأنهم فقدوا بذلك فكرة القطب الأوحد, و الفضل يعود لجهاز الأستخبارات والعميل الأكثر نجاحا فى القرن العشرين "كوفال".

و يجب الحرص على أن تعمل جميع فئات الجواسيس بأنسجام فى وقت واحد, حيث ينقسم الجواسيس إلى مباشرين وغير مباشرين, فالمُباشرين هم من يعملون مع أو لصالح مخابرات الدولة عن طريق التكليف بمهام مُعينه, أما غير المباشرين فهم الجواسيس الذين ترسلهم الدول الأخرى للتجسس علينا و يمكن أستخدامهم عن طريق عدم إشعارهم بأنه قد تم كشف أمرهم, مقابل الحرص على تزويدهم بما نُريده من معلومات مُضلله لينقلوها بدورهم إلى أعدائنا, أو أغرائهم بالمال وأستخدامهم لصالحنا, وأيضا هناك أسلوب أخر للجواسيس غير المباشرون و هو أستخدام جواسيس مُضللين لا يُنفذون سوى أعمال مُحدده بهدف أن يتم أكتشافهم, حتى إذا تم أكتشافهم و القبض عليهم و أعترفوا تحت ضغط تعذيب العدو كانت المعلومات التى باحوا بها للعدو مُضلله و خادعه, حيث تعتمد جميع الحروب على الخدعة, فحين تكون

قادرا على الهجوم لابد أن تتظاهر بعدم القدرة على ذلك, و حين تبدأ بالإعداد والتخطيط لابد أن تبدو غير مُهتم وهكذا.

و يجب العلم أن الجواسيس بحكم طبيعتهم دائما يتعاونون مع من يدفع أكثر لذا وجب دائما مكافأتهم بسخاء شديد, مع الحرص و التنبُه إلى الجواسيس المزدوجين, وإذا ما تم تسريب معلومات ما إلى جاسوس قبل حلول الوقت المناسب لذلك, فأنه يجب تصفية هذا الجاسوس على الفور حتى لا يتم إفساد المُخططات.

و على الحاكم أن يعلم أن قاطرة النهوض فى البحث العلمى فى أى دولة من الدول العظمى كانت هى البحوث العلمية العسكرية و دور القوات المسلحة للدولة فى هذا المجال , وخير مثال على هذا هى المانيا و روسيا و اليابان و أمريكا , فكان نتائج البحث العلمى خلال العمليات الحربية الألمانية هى أختراع الصواريخ الموجهة (ڤى 2) والتى كانت بمثابة إذهال للعالم بأثره فى ذلك الوقت والتى تطورت بعد الحرب لتبدأ من خلالها رحلة أول صعود للأنسان للفضاء , و روسيا التى كانت قبل الحرب العالمية الثانية مجرد دولة زراعية و لكن نتيجة تركيزهم على البحث العلمى فى صناعة الأسلحة وتطويرها, أخذ مجال تطوير الأسلحة البلاد كلها معه فى طريق التطور والنمو الى أن أصبحت قطب من أقطاب الدول العظمى , وأمريكا التى ما كانت لترى هذا التقدم والأزدهار فى مجالات البحث العلمى المختلفة لولا العلماء الألمان التى قامت بسرقتهم و نقلهم الى بلادها و الأستفادة منهم أثناء العمليات الحربية.

القوة النووية:

من المجالات المحورية الهامة داخل منظومة التصنيع العسكرى هى إمتلاك السلاح النووى ويجب السعى لهذا دون توقف لحين إمتلاك هذه القوة الرادعة مهما كانت التحديات والمعوقات, أن أحد أهم عوامل نجاح أى برنامج نووى و تنفيذه فى زمن قياسي هو درجة السرية العالية التي يتم الحفاظ عليها، وأختيار موقع للمشروع في مكان ناءٍ. كما أن موقعه يجب أن يكون قريب نسبيًا من العاصمة لتيسير أتخاذ القرارات السريعة وتنفيذها.

ومن التجارب المُلهمة فى هذا المجال تحديدا هى تجربة العالم الباكستانى عبد القدير خان, حيث يتلخص إنجاز الدكتور العظيم فى تمكنه من إنشاء مُفاعل كاهوتا النووى فى ستة أعوام فقط, وكان ذلك بعمل ثورة إدارية على الأسلوب المُتبع عادة من فكرة ثم قرار ثم دراسة جدوى ثم بحوث أساسية ثم بحوث تطبيقية ثم عمل نموذج مصغر ثم إنشاء المفاعل الأولي، والذي يليه هندسة المفاعل الحقيقي، وبناؤه و إفتتاحه.

حيث عمل فريق الدكتور خان على تخصيب اليورانيوم مباشرة لصناعة أسلحتهم النووية. وهناك نوعان من اليورانيوم يوليهما العالم الاهتمام (يورانيوم 235 , يورانيوم 238) و يعد اليورانيوم 235 أهمها لأنه هو

القادر على الإنشطار النووى و هذا النوع من اليورانيوم هو الذى يُستخدم فى المفاعلات لتصنيع القُنبلة الذرية, وهذا النوع من اليورانيوم نسبته ضئيلة فى الأرض بالتالى لابد من اللجوء إلى عملية تخصيب اليورانيوم العادى لذيادة نسبة اليورانيوم 235 حيث أن تشغيل مفاعل ذرى يتطلب نسبة حوالى 4 % يورانيوم 235 , و نسبة 90 % لصناعة قنبلة ذرية , ويتم تخصيب اليورانيوم باستخدام أساليب غاية في الدقة و قد تمكنت معامل كاهوتا من إبتكار تقنية باستخدام آلات تستهلك عُشْر الطاقة المستخدمة في الأساليب القديمة, ثم قام الفريق بتصميم أجهزة الطرد المركزى، وتنظيم خطوط الأنابيب الرئيسية، وحساب الضغوط، وتصميم البرامج والأجهزة اللازمة للتشغيل، حتى حين أشتد الهجوم على البرنامج النووي وطُبق الحظر والعقوبات الإقتصادية، بحيث لم يتمكن الفريق من شراء ما يلزمه من مواد.. بدأ المشروع في إنتاج جميع حاجياته بحيث أصبح مستقلاً تمامًا عن العالم الخارجي في صناعة جميع ما يلزم المفاعل النووي.

تعتبر مصانع تخصيب اليورانيوم هي النقطة الفارقة التي تفصل بين الإستخدام السلمي والعسكري للطاقة النووية. فـ للحصول على سلاح نووي، يجب تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية، تفوق 90 % ، أما إستعمال اليورانيوم الذي يهدف الى إستخراج طاقة تُستعمل سلمياً كأنتاج الكهرباء، لايستلزم تخصيباً قوياً ويكفي تخصيبه بحدود 5 – 10 % فقط .. و من هنا يمكن أن تبدأ عمليه التمويه خصوصا فى ظل وجود منظمات دولية كـ الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى و بالقطع تُكرس سلطاتها لخدمة أهداف سياسية لأطراف مُعينه, و بطبيعة الحال فى بداية عملية البناء يجب أن يلجىء الحاكم إلى الإلتفاف على القرارات والتوصيات التى تُصدرها هذه المنظمات لحين الوصول للهدف المرجو, فان كانت الدولة تمتلك محطات نووية سلمية فيجب العمل على تطويرها بسرية تامة بحث تكون قادرة على إنتاج الأسلحة النووية, و إن لم يكن لدى الدولة أى محطات نووية يجب البدء بالمحطات السلمية أولا ثم التحول تدريجيا إلى إنتاج الأسلحة النووية.

و فيما يلى أكبر الدول أنتاجا لليورانيوم فى العالم و التى يجب أن يسعى الحاكم لإقامة علاقات إستراتيجية مع بعض منها لضمان الحصول على الإمدادات الازمه لعمليات الأبحاث و التطوير.

الدولة	كمية إنتاج اليورانيوم بالطن	النسبة من الإنتاج العالمى
Australia	1,706,100	29%
Kazakhstan	679,300	12%
Russian	505,900	9%
Canada	493,900	8%
Niger	404,900	7%
Namibia	382,800	6%
South Africa	338,100	6%
Brazil	276,100	5%
USA	207,400	4%
China	199,100	4%
Mongolia	141,500	2%
Ukraine	117,700	2%
Uzbekistan	91,300	2%

فى ظل النظام العالمى القائم الأن بالطبع هناك بعض القيود المفروضة على الدول بخصوص إعداد قوات الجيش ونوعيات التسليح والصناعة العسكرية, ولكن يجب على الحاكم فى مرحلة البناء إيجاد طريقة ما للإلتفاف على هذه القيود, ومن أشهر الأمثلة على هذا هى المانيا, حيث أنه بعد هزيمة المانيا فى الحرب العالمية الأولى وبموجب معاهدة فرساى مُنعت المانيا من الإحتفاظ بجيش أو التصنيع العسكرى حيث نصّت الإتفاقية على أشد الضوابط والقيود على الآلة العسكرية الألمانية لكي لايتمكن الألمان من إشعال حرب أخرى كالحرب العالمية الأولى، فقد نصّت المعاهدة على التجريد العسكري الألماني والإبقاء على 100,000 جندي فقط و إلغاء نظام التجنيد الإلزامي الذي كان يُعمل به في ألمانيا. ولا تستطيع ألمانيا إنشاء قوة جوية والتقيد بـ 15,000 جندي فقط للبحرية بالإضافة إلى حفنة من السفن الحربية بدون غواصات حربية, ولا يحق للجنود البقاء في الجيش أكثر من 12 عاماً وفيما يتعلّق بالضبّاط، فأقصى مدّة يستطيعون قضاءها في الجيش هي 25 عاماً لكي يصبح الجيش الألماني خالياً من الكفاءات العسكرية المدرّبة ذات الخبرة... فكيف إذا و متى إستطاعت المانيا بناء الجيش الذى قام بالسيطرة على أوروبا كلها بعد ذلك بعشرون عاما ؟! , هنا يأتى دور العبقرية فى تخطيط القيادات الألمانية فى الإلتفاف على هذه المعاهدة والإستمرار فى بناء الجيش حيث تم التوصل إلى خطة تقضى ببناء الجيش الألمانى على أراضى دولة أخرى وكانت هذه الدولة هى روسيا, حيث تم الأتفاق سرا بين المانيا و روسيا على السماح للشركات

الألمانية المُصنعة للسلاح بالقيام بعملية التصنيع على الأراضى الروسية وتدريب الجنود و الطيارين على المُعدات الحديثة هناك فى مقابل أن تمد المانيا الإتحاد السوفيتى بالمُعدات الحديثة فى المجال الصناعى , وإتبعت القيادة الألمانية التكتيك التالى: أن الجنود الذين يتم إرسالهم للتدريب فى الإتحاد السوفيتى لم يكونوا جزىء من الجيش الألمانى الرسمى, حيث أنهم كانوا يستقيلون من الجيش وكانوا يقومون بالتوقيع على عقود تدريبية سرية مع فرع خاص من القيادة العليا, وبعد الإنتهاء من تدريبهم كانوا يعودون للإنضمام للجيش مرة أخرى وهكذا.. إلى أن تم أعداد الجيش بالكامل.

وليعلم الحاكم أن إتخاذ خيار الحرب هو ليس دائما يُسمى بالخيار الصعب, بالطبع الدخول إلى الحرب هو مُقامرة, فأما أن تربح كل شىء و إما أن تخسر كل شىء, ولكن مع الإعداد و التخطيط المطلوب تُصبح طلقات الرصاص كمفاتيح للمجد ومد النفوذ, ولننظر إلى العالم المحيط بنا و لنتسائل .. ما الذى جعل دول مثل (المانيا وفرنسا وإنجلترا وأمريكا وروسيا) من الدول التى نقول عليها ذات ثقل دولى فى أيامنا هذه؟ .. أنها الحروب و الصراعات التى خاضوها من قبل, فكانت الحرب العالمية الأولى و الثانية هى من أفرزت القوى العظمى التى نراها اليوم.

فالشعوب لا تحيا ولا تتقدم إلا بقدر ما تخرج على المنطق ..

إنتهى ,,

طاهر رشوان

* * * * *

الخاتمة

هى الأن .. الوقت الراهن وهذه اللحظة .. يجب أن نقبض عليها بكلتا يدينا .. نقتنصها .. هى هذه اللحظات الفارقة فى تاريخ الشعوب والأُمم .. التى تأتى بأسماء بعض الحُكام إلى مرتبة الخلود و تضع الأخرين فى طى النسيان .. تأتى بأُمم فى قيادة هذا العالم وتضع الأخرين تحت بند التبعية .. تصنع الدول العظمى ودول المُستعمرات .. هو قرار فقط .. إرادة قائد يُغير به مصير وطن لينتشل أُمه بأكملها من سُباتها .. وكما يقولون "إذا هبت رياحك فاغتنمها فأن لكل عاصفة سكونا".

والأمر ليس كما يُقال بأن "ليس كل ما يتمناه المرىء يُدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن" فهذه هى حجج الفاشلون دوما, فالضعفاء يبحثون دائما عن مُبرر لضعفهم و إخفاقهم و لكن يجب الأيمان بأنه "تجرى الرياح كما تجرى سفينتنا, نحن الرياح ونحن البحر و السفن, إن الذى يرتجى شيئا بهمته يلقاه لو حاربته الأنس والجن فاقصد إلى قمم الأشياء تُدركها تجرى الرياح كما أرادت لها السفن"

التاريخ يقول لنا أن بنية المجتمعات تتغير بسرعة شديدة مع تولى القيادة السليمة لها. فما الفرق بين مصر ما قبل 1805 وبعدها ؟ إن شخصا تولى حُكم مصر فأعاد تنظيم شئون الدولة, وغير بحنكة شكل النظام الإقتصادى, و أرسل البعثات للخارج, وعمل على بناء جيش قوى ليحمى به ما قام ببنائه. فتحولت مصر من دولة نامية إلى قمتها .. شخص واحد فى المكان الصحيح أنه "مُحمد على", و الأمر لم يكن بعيدا عن أسماء عظماء أخرين فى التاريخ فعلوا الأمر ذاته. إن هؤلاء مثل حبات المطر التى تنزل على الأرض الجرداء فتخرج منها زرعا ما ظننا أن بذوره كانت موجوده قط.

لا يجب أن نسمح للواقع أن يسحقنا بمشكلاته فنفقد القدرة على الخيال, وعلى كل طموح حالم بالمجد أن يحفظ مقولة نابليون "إذا كنت لا تعرف, تعلم. و إذا كان ما تريد أن تفعله صعبا, حاول. وإذا كان ما تريد أن تفعله مستحيلا, حاول أكثر" فهكذا يُصنع مجد الأُمم و شموخها.

و القرأن الكريم يحثنا على العمل و المضى قدما وعدم اليأس, إذ قال الحق عز وجل "وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ" بعد التمعن فى هذه الأيات وغيرها يجب علينا أن ننفر إلى العمل والسعى إلى ما نصبوا إليه بيقين أن الله ما وعدنا إلا ليصدُقنا وعده. من يعمل لنهضه هذه الأُمه بأخلاص عليه أن يستمر بنفس منطق سيدنا نوح أى من يبنى سفينة فى الصحراء واثقا فى تأييد الله عز وجل.

علينا نزع الخوف والتردد من قلوبنا, فتغير حال هذه الأُمه يجب أن يحدث وسوف يحدث أجلا أم عاجلا, فلنُعطى إذا الشرف لأنفسنا بأن نكون أصحاب هذا التحول التاريخى ولنعلم إن الخائفون لا يصنعون الحرية و المُترددون لن تقوى أيديهم المُرتعشة على البناء, ولنسأل أنفُسنا ما الفرق بين البشر فى أن بعضهم يخلد إسمه و أفعاله لسنوات وسنوات والبعض الأخر يختفى شخصه حتى قبل أن يموت! .. ما الفرق بين الأشخاص الذين حفروا سيرتهم فوق صفحات التاريخ والأخرين الذين عاصروهم فى أوقاتهم؟! هل العظماء كانوا يملكون عقلا و جسدا من نوع أخر مثلا؟! .. الفارق الوحيد أن هؤلاء أمنوا بشىء ما بداخلهم,

وصدقوا ما أمنوا به وسخروا كل ما يملكونه لتحقيق ما أمنوا به ووضعوا نُصب أعينهم المقولة التى تقول "إن لم تذد شيئا للحياة أصبحت ذائدا عليها"...

إن الأُمه لم يعد أمامها ترف الإختيار, فأما النجاح بالسعى إلى تغير الواقع, و إما إستمرار حالة التردى الشامل التى تحدق بنا, يجب أن يستنهض كل منا كل ما يملُكه من مقومات من أجل حاضر أفضل و مستقبل أمن للأجيال من بعدنا ...

****

" إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ "

للتواصل مع الكاتب

taher_rashwan_7@yahoo.com

taher.rashwan.7@gmail.com

المصادر

(Extreme Prejudice) الإجراء الأقصر (لـ سوزان لينداور)

كتاب السيطرة على الإعلام - نعوم تشوموسكى

كتاب جهاد شعب فلسطين - صالح مسعود بويصير

كتاب كفاحى – هتلر

كتاب سرقة التاريخ – جاك غودى

كتاب مصر الكبرى - أحمد المسلمانى

كتاب الوحدة العربية ضرورة العصر – الدكتور عصمت سيف الدولة

كتاب الدبلوماسية – جوزيف إم سيراكوسا

كتاب الإقتصاد العالمى – غريغورى كلارك

كتاب نجوم الأرض - للدكتور راغب السرجانى

كتاب التاريخ الإقتصادى العالمى – روبرت سى الن

كتاب قصة سنغافورة – مذكرات لى كوان يو

كتاب التنمية الأقتصادية فى اليابان - كينئيتشي أونو

كتاب طبيب فى رئاسة الوزراء – مذكرات د/ مهاتير محمد

كتاب التجربة النهضوية الألمانية – عبد الجليل أميم

أرشيف مركز دراسات الوحدة العربية

أرشيف مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية

أرشيف جريدة الشروق المصرية

أرشيف جريدة المصرى اليوم

World nuclear Association (Website)